

Distr.: General  
15 August 2002  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والخمسون  
البندان ٤١ و ٤٢ من جدول الأعمال  
قضية فلسطين  
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم  
بأعمال البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة بالوكالة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الرسالة الموجهة من الأمين العام لجامعة الدول  
العربية عمرو موسى (المرفق الأول) والتي تضم القرارات والبيان الختامي والوثائق الأخرى  
الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية التي عقدت على مستوى القمة  
في بيروت يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها ضمن وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٤١  
و ٤٢ من جدول الأعمال، وضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسام أسعد دياب  
القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة  
الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة  
رئيس الدورة الرابعة عشرة لمجلس جامعة  
الدول العربية التي عقدت على مستوى القمة

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بأعمال البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة بالوكالة

[الأصل: بالعربية]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢ والمرفق بها مبادرة السلام العربية، أتشرف بأن أرفق لكم مجموعة القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الذي انعقد يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ بالعاصمة اللبنانية بيروت، راجياً تعميمها على الدول الأعضاء.

وبهذه المناسبة، أود أن أؤكد لكم مجدداً حرصي على مواصلة التعاون والتنسيق بين منظميتنا تفعيلاً لدورهما في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

(توقيع) عمرو موسى  
الأمين العام

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام  
من القائم بأعمال البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة بالوكالة

[الأصل: بالعربية]

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (١٤)

بيروت - الجمهورية اللبنانية

١٣ و ١٤ محرم ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ م

القرارات

البيان الختامي

إعلان بيروت

بيان بشأن طلب حماية المدنيين من أخطار المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة  
العدوانية الإسرائيلية

خطاب فخامة الرئيس العماد إميل لحود

قائمة أسماء السادة رؤساء الوفود

## المحتويات

| المجال         | الموضوع                                                                                                                      | رقم القرار | الصفحة |
|----------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|--------|
| المجال السياسي | مبادرة السلام العربية                                                                                                        | ٢٢١        | ٦      |
|                | تقرير لجنة المتابعة والتحريك                                                                                                 | ٢٢٢        | ٧      |
|                | دراسة أفكار الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم التي عرضها على قمة عمان ٢٠٠١                                    | ٢٢٣        | ٧      |
|                | القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداتها:                                                                     |            | ٧      |
|                | (أ) الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصندوق الأقصى وانتفاضة القدس                                              | ٢٤٤/أ      | ٧      |
|                | (ب) دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني وصموده                                                                                       | ٢٢٤/ب      | ٨      |
|                | التضامن مع لبنان ودعمه                                                                                                       | ٢٢٥        | ٩      |
|                | الجولان العربي السوري المحتل                                                                                                 | ٢٢٦        | ١١     |
|                | الحالة بين العراق والكويت                                                                                                    | ٢٢٧        | ١١     |
|                | احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي   | ٢٢٨        | ١٢     |
|                | الإجراءات القسرية والتهديدات التي تتعرض لها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بسبب النزاع حول قضية لوكربي | ٢٢٩        | ١٣     |
|                | التضامن وتقديم الدعم للدول العربية التالية:                                                                                  |            | ١٥     |
|                | (أ) جمهورية السودان                                                                                                          | ٢٣٠/أ      | ١٥     |
|                | (ب) جمهورية الصومال                                                                                                          | ٢٣٠/ب      | ١٥     |
|                | (ج) جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية                                                                                        | ٢٣٠/ج      | ١٦     |
|                | مكافحة الإرهاب                                                                                                               | ٢٣١        | ١٦     |
|                | فجرا الفرات ودجلة                                                                                                            | ٢٣٢        | ١٧     |

| المجال                                | الموضوع                                                                                                        | رقم القرار | الصفحة |
|---------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|--------|
| المجال الاقتصادي                      | منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى                                                                             | ٢٣٣        | ١٨     |
|                                       | تطوير قطاع النقل في الدول العربية                                                                              | ٢٣٤        | ٢٠     |
|                                       | تحرير النقل الجوي بين الدول العربية                                                                            | ٢٣٥        | ٢٠     |
|                                       | استكمال الربط الكهربائي بين الدول العربية وتقويته                                                              | ٢٣٦        | ٢١     |
|                                       | دعم السياحة العربية البينية                                                                                    | ٢٣٧        | ٢٢     |
| المجال الاجتماعي                      | توفير الحماية الدولية لأطفال فلسطين                                                                            | ٢٣٨        | ٢٣     |
|                                       | حقوق الطفل العربي                                                                                              | ٢٣٩        | ٢٣     |
|                                       | معالجة ظاهرة الفقر في الوطن العربي                                                                             | ٢٤٠        | ٢٤     |
| المجال الإعلامي                       | قرار مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الطارئة (٢٠٠١/٨/١٥) بشأن تنفيذ خطة إعلامية عاجلة لدعم القضية الفلسطينية | ٢٤١        | ٢٤     |
| موعد ومكان انعقاد الدورة العادية (١٥) | موعد ومكان انعقاد الدورة العادية (١٥) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة                                | ٢٤٢        | ٢٥     |
| البيان الختامي                        | البيان الختامي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية ١٤)                                   | —          | ٢٥     |
| إعلان بيروت                           | إعلان بيروت لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية ١٤)                                      | —          | ٣٧     |
| بيان                                  | بيان بشأن طلب حماية المدنيين الأبرياء من أخطار المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة العدوانية الإسرائيلية           | —          | ٤٠     |
|                                       | خطاب فخامة الرئيس العماد إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية                                                    | —          | ٤٠     |
|                                       | أسماء رؤساء وفود الدول العربية إلى المؤتمر مرتبة حسب الحروب المجاثمة لأسماء الدول الأعضاء                      | —          | ٤٣     |

## القرارات

### مبادرة السلام العربية

#### إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى

القمة،

إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكد إسرائيل في هذا الصدد،

وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته، داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، تنفيذًا لقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨)، والذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل،

وانطلاقا من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للتراع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف،

١ - يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تمنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا.

٢ - كما يطالبها القيام بما يلي:

أ - الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب - التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ج - قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

٣ - عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ - اعتبار التراع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب - إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

٤ - ضمان رفض كل أشكال التوطن الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

٥ - يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعا إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه لحماية لفرص السلام وحققنا للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنبا إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلا آمنا يسوده الرخاء والاستقرار.

٦ - يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

٧ - يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمن العام، لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

(ق.ق: ٢٢١ د. ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

## تقرير لجنة المتابعة والتحريك

### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

بعد اطلاعه:

- وبعد أن أخذ المجلس علماً بالخطوات التي اتخذتها اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة الموضوع، وبتوصياتها في اجتماعها بتاريخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ في هذا الشأن،

- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد الجماهيرية العظمى بشأن الموضوع،

### يقرر:

- ١ - استمرار اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة أفكار الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم التي عرضها على قمة عمان ٢٠٠١، في عملها والإسراع في إنجاز مهمتها.
- ٢ - عقد قمة عربية استثنائية في مقر الجامعة بالقاهرة أو في أي دولة عربية لعرض نتائج أعمال اللجنة عليها.

(ق.ق: ٢٢٣ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

### القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداتها

الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصندوق الأقصى وانتفاضة القدس

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

بعد اطلاعه:

- على توصية مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الواردة في قراره رقم ٦١٥٣ بتاريخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٢،
- وعلى مقترح الأمين العام للجامعة،

- إلى على تقرير لجنة المتابعة والتحريك المرفوع إلى رئاسة القمة، وما تضمنه من توصيات،

### يقرر:

- ١ - الإشادة بما حققته لجنة المتابعة والتحريك، وتوجيه الشكر لرئيس وأعضاء اللجنة والأمين العام على ما بذلوه من جهود مُقدرة لمتابعة تنفيذ قرارات قمة عمان (٢٠٠١).
- ٢ - أن يُعهد لرئاسة القمة (الجمهورية اللبنانية) إجراء المشاورات مع القادة العرب ومع الأمين العام لتشكيلها وتحديد آلية وأسلوب عملها، استرشاداً بما اقترحتة الدول الأعضاء من آراء لتطوير آلية وأسلوب عملها.
- ٣ - ترفع اللجنة تقارير دورية حول أنشطتها وتوصياتها إلى رئاسة القمة تمهيداً لعرضها على القمة العربية القادمة.

(ق.ق: ٢٢٢ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

دراسة أفكار الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم التي عرضها على قمة عمان ٢٠٠١

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

بعد اطلاعه:

- على تقرير لجنة المتابعة والتحريك حول تنفيذ قرارات قمة عمان الدورة العادية (١٣) بشأن البند الخاص بهذا الموضوع،

يقرر:

(ب) دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني وصدوده

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يؤكد وقوفه الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية في النضال من أجل الحقوق الوطنية المشروعة، ودعمه المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة وصدوده حتى يصل إلى غايته في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف،
- وإذ يدين بكل شدة حملة القمع العسكرية الدموية، التي تقوم بها حكومة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني الصامد، وتدمير المؤسسات الفلسطينية وإعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات، وقتل المدنيين الفلسطينيين والتنكيل بهم واعتقال المئات منهم وفرض الحصار العسكري والاقتصادي الخانق عليهم،
- وإذ يأخذ في الاعتبار توصيات لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي العادي (عمان - المملكة الأردنية الهاشمية آذار/مارس ٢٠٠١)،

يقرر:

- ١ - التأكيد على مواصلة وتعزيز الدعم السياسي والمادي للشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية في انتفاضتهم البطولية وتصديهم الشجاع لحملة القمع والإرهاب والتنكيل الإسرائيلية، وفي نضالهم المشروع من أجل الحصول على حقوقهم الوطنية في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي تمكنهم من العيش في حرية وكرامة أسوة بباقي الشعوب.

- ٢ - إعادة التأكيد على أن خيار السلام الشامل والعادل هو موقف ثابت للدول العربية يتحقق في ظل تنفيذ قرارات

١ - دعوة الدول العربية لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجماليه قدره ٣٣٠ مليون دولار أمريكي، بواقع ٥٥ مليون دولار شهريا ولمدة ستة أشهر، ابتداء من أول نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قابلة للتجديد التلقائي لمدة ستة أشهر أخرى، طالما استمر العدوان الإسرائيلي، واستمر احتياج السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا الدعم. وأن تكون جملة هذه المبالغ على شكل منح غير مستردة، وتكون المساهمات إلزامية على جميع الدول الأعضاء حسب نسبة أنصبتها في ميزانية الأمانة العامة. وللدول الراغبة في تقديم مساهمات إضافية على نسبة مساهمتها، أن تقوم بذلك مشكورة. وتسدد مساهمات الدول الأعضاء في حساب جديد خاص يفتح لهذا الغرض لدى الأمانة العامة للجامعة الدول العربية.

٢ - دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم دعم إضافي قدره ١٥٠ مليون دولار، توجه لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس تخصص لدعم مجالات التنمية في فلسطين.

٣ - الترحيب بما قدمته الدول الأعضاء من دعم مالي وعيني، حكومي وشعبي للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية.

٤ - دعوة الشعوب العربية إلى المبادرة بالتبرع لحساب دعم صمود الشعب الفلسطيني رقم ١٢٤٤٤٨ الذي أنشأته جامعة الدول العربية لدى فروع البنك العربي، تديما للمساهمات الشعبية في مساندة صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة.

(ق.ق: ٢٢٤/أ.د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

الأمن وأعضائه الدائمين، العمل الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي والمجازر البشعة التي ترتكب بحق المدنيين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. والتأكيد على تنفيذ بنود الإعلان الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٦ - تمكين الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بما يدعم صمودهم طالما استمر الاحتلال والعدوان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

٧ - الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار.

(ق.ق: ٢٢٤/ب د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

### التضامن مع لبنان ودعمه

#### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية وقرارات المجالس الوزارية حول التضامن مع لبنان وتقديم الدعم له،

- وإذ يشير خاصة إلى قرار القمة العربية في عمان (آذار/مارس ٢٠٠١) رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١،

#### يقرر:

١ - إدانة إسرائيل بشدة لاستمرارها في احتلال أراض لبنانية ومواقع على الحدود اللبنانية، ولاستمرارها في اعتقال لبنانيين في سجونها، ولعدم تسليمها الأمم المتحدة كامل الخرائط العائدة لمواقع الألغام التي زرعتها قواتها المحتلة، ولانتهاكاتها المستمرة للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا،

الشرعية الدولية ويقتضي التزام الطرف الإسرائيلي بالمبادئ التالية:

(أ) انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من كامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة (٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥) وتفكيك المستوطنات القائمة، باعتبارها غير شرعية ومخالفة لأحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

(ب) إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

(ج) الإقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين طبقا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

٣ - إدانة انتهاكات إسرائيل لاتفاقية الصليب الأحمر الدولي، واعتداءاتها المستمرة على الأطقم الطبية، وعربات الإسعاف الخاصة بالصليب الأحمر الدولي، والمهلال الأحمر الدولي، ومنع إسرائيل هذه المؤسسات الإنسانية من أداء مهامها، وفقا للقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

٤ - تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة لعدوانها وممارساتها ونتائجها، بما في ذلك مسؤولية التعويض عن الأضرار والخسائر المادية والاقتصادية، التي أحدثتها في البنية التحتية الفلسطينية للمدن والقرى والمخيمات والمؤسسات والاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتحذيرها من مغبة الابتزاز والتمادي في هذه السياسات الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وقيادته الشرعية.

٥ - إدانة إرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وعمليات قتل المدنيين وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية وبنيتها الأساسية، واقتحام وإعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ومطالبة المجتمع الدولي، وبشكل خاص مجلس

(ج) العمل على إصدار قرار من قِبَل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يُمكن من إجراء التحقيقات حول المعتقلين الذين توفوا في المعتقلات الإسرائيلية، ودفع التعويضات المترتبة عن ذلك للمتضررين وفقا للقوانين والاتفاقيات الدولية.

٤ - التأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والتحذير من أن عدم حل قضية المقيمين منهم في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، أو محاولة توطينهم، يُزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل والشامل فيها.

٥ - توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والصناديق العربية، التي قدمت العون والمساهمة المالية إلى الحكومة اللبنانية، والطلب إلى باقي الدول الوفاء بالتزاماتها المقررة في مؤتمرات القمة العربية، والمتعلقة بدعم لبنان وصمود شعبه وإعادة إعمارهم. وتفعيل صندوق دعم لبنان وفقا لآلية إنشائه، ومساعدة الحكومة اللبنانية في إعادة البناء والإعمار والتنمية ولا سيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي، وتأييد دعوة لبنان للدول الأعضاء إلى تبني مشاريع عينية وتمويل المشاريع التنموية بما في ذلك أيضا الطرق الثنائية.

٦ - متابعة تنفيذ البند (٦) من القرار رقم ٦١٥٦ الصادر عن الدورة (١١٧) بتاريخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ الخاص بتمويل مشاريع إنمائية في جنوب لبنان وبقاعه الغربي.

٧ - التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي ورفض محاولات إدراج المقاومة على لوائح الإرهاب، من منطلق ضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لبحث ظاهرة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، ووضع اتفاقية دولية

وكذلك إدانة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية الموجهة إلى لبنان وسورية واعتبار أي اعتداء عليهما عدوانا على الدول العربية جمعا.

٢ - التأكيد على دعم لبنان:

(أ) في استكمال تحرير أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المعترف بها دوليا، بما في ذلك مزارع شبعا، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥) لعام ١٩٧٨، مع احتفاظ لبنان بحقه في مقاومة هذا الاحتلال بشتى الوسائل المشروعة.

(ب) في مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية كرهائن، خلافا لأحكام القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، وتأييد حق لبنان في تحريرهم بشتى الوسائل المشروعة.

(ج) في مطالبته بإزالة مئات الآلاف من الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والتي تتحمل إسرائيل مسؤولية زرعها وما تسببه من قتل وإيذاء للمدنيين.

(د) في حقه في مياهه وفقا للقانون الدولي وذلك بوجه الأطماع الإسرائيلية.

٣ - مطالبة المجتمع الدولي والهيئات الدولية القضائية والسياسية من أجل:

(أ) الضغط على إسرائيل لتقديم التعويضات إلى لبنان عن الأضرار والخسائر الناجمة عن اعتداءاتها المتكررة على أراضيها قبل فترة الاحتلال وخلاها وبعدها.

(ب) تمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى من زيارة جميع المعتقلين اللبنانيين بصورة مستمرة والاطلاع على أوضاعهم وتوفير الرعاية الصحية لهم.

لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقا للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكا لأسس عملية السلام، مما يُحتم وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة.

٥ - إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة. ودعوة المجتمع الدولي، وخاصة راعي مؤتمر مدريد للسلام، والاتحاد الأوروبي، إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان العربي السوري، ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

(ق.ق: ٢٢٦ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

#### الحالة بين العراق والكويت

##### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد التداول في موضوع الحالة بين العراق والكويت،

##### يقرر:

١ - يرحب القادة بتأكيدات جمهورية العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدية أراضيها بما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام ١٩٩٠ ويدعون إلى تبني سياسات تؤدي إلى ضمان ذلك في إطار من النوايا الحسنة وعلاقات حسن الجوار. وفي هذا الإطار يدعو القادة إلى أهمية وقف الحملات الإعلامية والتصريحات السلبية تمهيدا لخلق أجواء إيجابية تطمئن البلدين بالتمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

لمكافحته تتضمن تعريضا محددًا له يُميز بينه وبين حق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

(ق.ق: ٢٢٥ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

#### الجولان العربي السوري المحتل

##### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

##### يقرر:

١ - إدانة إسرائيل بشدة لاستمرارها احتلال الجولان العربي السوري. وتأكيد التضامن مع سورية، ومساندة حقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، استنادا إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية.

٢ - تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدّهما، واعتبار أي اعتداء عليهما هو اعتداء على الأمة العربية.

٣ - دعم صمود المواطنين العرب في الجولان السوري المحتل، والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، على مواطني الجولان العربي السوري المحتل.

٤ - التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتبارها إجراء غير مشروع لا يُرتب حقًا ولا يُنشئ التزامًا، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها، يُشكل خرقًا خطيرًا

- ٢ - ويطالب القادة باحترام استقلال وسيادة العراق وأمنه ووحدته أراضيهِ وسلامته الإقليمية.
- ٣ - كما يطالبون العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى والمرهنيين الكويتيين وإعادة الممتلكات وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وتعاون الكويت فيما يقدمه العراق عن مفقوديه من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- ٤ - ويرحب القادة باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة الذي بدأ في جو إيجابي وبناء استكمالا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- ٥ - ويطالبون برفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه الشقيق بما يؤمن الاستقرار والأمن في المنطقة.
- ٦ - تدارس القادة التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق وأكدوا رفضهم المطلق ضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديدا للأمن القومي لجميع الدول العربية.
- (ق.ق: ٢٢٧ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)
- احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي**
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،**
- انطلاقاً من التأكيد على القرارات العربية والإسلامية بشأن احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي، وحيث أن الجزر الثلاث أرض عربية محتلة،
- ١ - التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.
- ٢ - استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.
- ٣ - إدانة قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر العربية الثلاث المحتلة.
- ٤ - إدانة المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة. والطلب من الجمهورية الإسلامية الإيرانية الكف عن مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تعد تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة، ولا تساعد على بناء الثقة. وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر.
- ٥ - دعوة الحكومة الإيرانية مجدداً إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث. والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة أية منشآت فيها، بهدف تغيير تركيبها السكانية والديمقراطية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق أن نفذتها إيران من طرف واحد في الجزر العربية الثلاث باعتبار أن تلك الإجراءات

٩ - إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي، بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن الدولي، إلى أن تنهي الجمهورية الإسلامية الإيرانية احتلالها للجزر العربية الثلاث، وتسترد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها.

١٠ - الطلب إلى الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق: ٢٢٨ د.ع (١٤) - ٢٨/٣م ٢٠٠٢)

الإجراءات القسرية والتهديدات التي تتعرض لها  
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية  
العظمى بسبب النزاع حول قضية لوكيري  
إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يؤكد على قراراته السابقة ذات الصلة، والبيانات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات دول حركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتجمع دول الساحل والصحراء،
- وإذ يقدر للجماهيرية العظمى مرونة موقفها، ومبادراتها الإيجابية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع،
- وإذ يذكر مجدداً بفداحة الأضرار الشاملة التي لحقت بالجماهيرية العظمى جراء العقوبات التي فرضت عليها وما سببته من آثار سلبية على اقتصاديات الدول المجاورة،
- وإذ يؤكد أن الجماهيرية العربية الليبية أوفت بكامل متطلبات قرارات مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢)، ٧٤٨ (١٩٩٢)، ٨٨٣ (١٩٩٣) و ١١٩٢ (١٩٩٨)،

والادعاءات باطلية وليس لها أي أثر قانوني ولا تنقص من حق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت في جزرها الثلاث وتعد أعمالاً منافية لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، ومطالبتها اتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

٦ - الإعراب عن الأمل في أن تعيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية النظر في موقفها الرافض لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية

٧ - مطالبة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية، وفي الحوار وإزالة التوتر، إلى خطوات عملية وملموسة، قولاً وعملاً، بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول إعلان دمشق، والدول العربية، والمجموعات الدولية، والدول الصديقة، والأمين العام للأمم المتحدة، الداعية إلى حل النزاع حول جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، بالطرق السلمية، وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

٨ - التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإثارة قضية احتلالها للجزر الثلاث للتأكيد على ضرورة إنهاء انطلافاً من أن الجزر الثلاث هي أراضي عربية محتلة.

- ٤ - مطالبة مجلس الأمن برفع العقوبات عن الجماهيرية العظمى رفعا فوريا ونهائيا وذلك تأسيسا على إيفائها بما تطلبته قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن بما فيها القرار رقم ١١٩٢ (١٩٩٨)، ومواصلة الأمين العام للجامعة مساعيها مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، واتصالاته بمختلف المجموعات الإقليمية كي تضغط في هذا الاتجاه.
- وإذ يسترشد بمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية،

#### يقرر:

- ١ - إبداء أسفه لإدانة أحد المواطنين الليبيين، والتعبير عن اقتناعه بأن براءة أي منهما تعني براءة الآخر، ما دام الاشتباه في كليهما قائما على افتراضات واحدة. كما يعرب عن أسفه الشديد لحكم محكمة الاستئناف الاسكتلندية الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٤ والقاضي برفض طلب الاستئناف المقدم من المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي والتعبير عن استغرابه بأن هذا الحكم، مثل سابقه، أملتة دوافع سياسية معروفة فضلا عن تجاهل المحكمة الأدلة والقرائن الجديدة التي قدمها الدفاع والتي تثبت براءة المتهم.
- ٢ - لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى الدوافع السياسية التي وقفت وراء خضوع المواطن الليبي لحكم أخذ عليه الخبراء القانونيون عدة عيوب، والمطالبة بالإفراج الفوري عنه، واعتبار حالة استمرار حجزه (رهينة) طبقا لكل القوانين والأعراف ذات الصلة.
- ٣ - تجديد رفضه القاطع لأسلوب الإصرار على عرقلة رفع العقوبات عن الجماهيرية العظمى وتجاهل ما نصت عليه الفقرة (١٦) من قرار مجلس الأمن رقم ٨٨٣ (١٩٩٣)، ومحتوى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في هذا الشأن لما في ذلك من مخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والاتفاق الذي ارتضته أطراف الأزمة وضمائنه.
- ٥ - قيام الدول العربية مجتمعة بإلغاء هذه العقوبات واعتبارها في حل من الالتزام بها، وذلك تمشيا مع قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري والقمة ولكونها فقدت مبررات استمرارها تحت أي غطاء.
- ٦ - الإعراب عن أسفه لقيام الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٢/١/٧ بتجديد إجراءات المقاطعة الاقتصادية المفروضة من جانبها على الجماهيرية العظمى لمدة عام، وذلك تنفيذا لما يسمى بـ "قانون الطوارئ القومية" الناتج عن الأزمة مع ليبيا الذي بدأ تطبيقه منذ عام ١٩٨٦.
- ٧ - دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في حوار مباشر ومتكافئ مع الجماهيرية العظمى لبحث وتسوية ما قد يكون حائلا دون تطبيع العلاقات الثنائية معها.
- ٨ - تأييد حق الجماهيرية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عادلة عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي فرضت عليها.
- ٩ - استمرار اللجنة القانونية المشكلة بموجب قرار مجلس الجامعة رقم ٦١١٩ بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٠ في متابعة تطورات القضية.
- ١٠ - استمرار هذا الموضوع بندا دائما على جدول أعمال المجلس، إلى أن يتم إقفال القضية نهائيا.

١١ - الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير في شأنه إلى المجلس في دورته القادمة. والامتناع عن التدخلات التي من شأنها عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف المنشود.

٦ - إنشاء الصندوق العربي لدعم السودان لتنمية جنوبه، تساهم فيه الدول الأعضاء وفقاً لنظامه الأساسي، والطلب إلى الأمين العام إجراء الاتصالات اللازمة لحشد الموارد اللازمة لهذا الصندوق.

٧ - الطلب إلى الأمين العام مواصلة جهوده لدعم مسيرة السلام والوفاء السوداني.

### التضامن وتقديم الدعم للدول العربية التالية:

(أ) جمهورية السودان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

يقرر:

(ق.ق: ٢٣٠/أ.د.ع (١٤) - ٢٨/٣/٢٠٠٢)

(ب) جمهورية الصومال

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

يقرر:

١ - الترحيب بجهود الحكومة الانتقالية الصومالية الرامية إلى تحقيق المصالحة الشاملة، واستعادة الأمن والاستقرار في ربوع الصومال، والتأكيد على أهمية انضمام الفصائل الصومالية كافة إلى جهود المصالحة الراهنة.

٢ - تقديم دعم مالي قدره ٥٦ مليون دولار إلى الحكومة الصومالية لتمكينها من تنفيذ برنامجها العاجل لاستعادة الأمن والاستقرار واستكمال المصالحة الصومالية وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وقيام الدول الأعضاء بتحويل مساهماتها المالية وفقاً لنسبة حصصها في موازنة الأمانة العامة إلى حساب دعم الصومال رقم ٩١١٦٥ لدى بنك القاهرة.

٣ - قيام الدول الأعضاء في علاقاتها الثنائية مع دول الحوار بالتأكيد على الموقف العربي الجماعي القائم على الحفاظ على وحدة أراضي الصومال وسلامته الإقليمية

١ - تأكيد حرصه على وحدة السودان وسيادته وسلامته الإقليمية، ورفضه أي محاولات تعرضه للتجزئة، وتقدير جهود حكومة السودان لتحقيق السلام الشامل والوفاء الوطني بين جميع أبناء السودان.

٢ - دعم ومساندة المبادرة المصرية - الليبية المشتركة لتحقيق السلام والوفاء الوطني في السودان، وتأييد التنسيق بينها وبين مبادرة الإيجاد والجهود الأخرى، بهدف التعجيل بتحقيق الوقف الشامل لإطلاق النار وتحقيق السلام والوفاء الوطني.

٣ - الترحيب بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في منطقة جبال النوبة وتقدير جهود الحكومة السودانية في الالتزام بتنفيذها، ودعم جهودها للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار بما يحقق السلام والوفاء الوطني.

٤ - دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع العقوبات الاقتصادية الأحادية التي فرضتها على السودان بما يمكنها من المساهمة بجدية في إنجاح عملية السلام في السودان.

٥ - مطالبة الأطراف الإقليمية والدولية بدعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والوفاء الوطني في السودان،

لجمهورية القمر بكافة صوره ودعوتها إلى تحويل مساهماتها المالية في صندوق دعم جمهورية القمر، وذلك تنفيذاً لقرار قمة عمان ٢٠٠١ بهذا الشأن.

٣ - دعوة الدول الأعضاء والمصارف والصناديق العربية التي لها ديون لدى جمهورية القمر إلى إسقاطها أو إعادة جدولتها.

٤ - دعوة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا إلى تمكين جمهورية القمر من الاستفادة من قروضه ومعوناته بعدما قررت قمة عمان ٢٠٠١ تعديل أنظمتها لتمكين الدول العربية الأفريقية الأقل نمواً من الاستفادة من قروضه ومعوناته.

٥ - الطلب إلى الأمين العام مواصلة جهوده ومباشرة تنفيذ المشروعات التنموية في جمهورية القمر في ضوء المبالغ المتوفرة بصندوق دعم جمهورية القمر وبالتنسيق مع الدول المساهمة.

ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، وإبراز رغبة الحكومة الانتقالية الصومالية في إقامة علاقات حسن الجوار معها.

٤ - الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع دول الجوار حول المسألة الصومالية لشرح وجهة النظر العربية إزاءها، وتأكيد استعداد الجامعة العربية للتعاون والتنسيق مع كافة هذه الأطراف بهدف تحقيق المصالح المشتركة في المنطقة، والعمل على إنشاء آلية دولية إقليمية تضم المنظمات الدولية والإقليمية والدول المعنية بالأزمة الصومالية لدفع جهود المصالحة الصومالية وبما يدرأ التضارب والتنافس بين مختلف الجهود والأدوار.

٥ - الطلب إلى الأمين العام متابعة الموضوع ومواصلة اتصالاته لتعيين مبعوث خاص بالصومال، ودعوة اللجنة الوزارية الخاصة بالصومال إلى عقد اجتماع للاتفاق على برنامج عملها.

(ق.ق: ٢٣٠/ب.د.ع (١٤) - ٢٨/٣/٢٠٠٢)

(ق.ق: ٢٣٠/ج.د.ع (١٤) - ٢٨/٣/٢٠٠٢)

### (ج) جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية

#### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

يقرر:

#### مكافحة الإرهاب

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يعرب عن قلقه من تصاعد أعمال الإرهاب،
- وإذ يؤكد على ضرورة التعاون الدولي لمواجهة هذه الظاهرة في إطار الأمم المتحدة،
- وإذ يأخذ في الاعتبار أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب،
- وبناء على ما تم عرضه في اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية رقم (١١٧) بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٠،

١ - دعم التطورات الإيجابية التي تشهدها الساحة القمرية وخاصة التزام كافة الأطراف القمرية بتنفيذ اتفاق المصالحة الموقع في ٢٠٠١/٢/١٧.

٢ - توجيه الشكر إلى دولة قطر وسلطنة عُمان والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى على مساهمتهما في صندوق دعم جمهورية القمر وتوجيه الشكر إلى باقي الدول الأعضاء التي ساهمت في تقديم المساعدات الثنائية، والتأكيد على التزام الدول الأعضاء بتقديم الدعم

## يقرر:

٧ - رفض محاولة إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين، والتأكيد على ما يدعو إليه الإسلام من مبادئ سمحة، ونبذ لكافة أشكال العنف.

٨ - استنكار المضايقات التي يتعرض لها بعض الرعايا العرب والمسلمين في بعض الدول، بالمخالفة لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان.

٩ - ضرورة قيام تعاون ببناء ومتكافئ بين جميع الدول في إطار مكافحة ومعالجة ظاهرة الإرهاب والحرص على تطبيق الشرعية الدولية دون انتقاء أو ازدواجية في المعايير.

١٠ - رفض أي محاولة لاستغلال الحملة ضد الإرهاب، لتوجيه أي تهديدات باستخدام القوة ضد أي دولة عربية، ويعتبرها عدوانا ومساسا بأمن المنطقة واستقرارها، مما يتنافى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

١١ - الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ ما جاء في تقرير وتوصيات فريق الخبراء المشار إليه في الفقرة العاملة رقم (١) من هذا القرار وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وعلى مستوى القمة عن مدى التقدم في هذا المجال.

(ق.ق: ٢٣١ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

## نهر الفرات ودجلة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وآخرها القرار رقم ٦١٧١ بتاريخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٢،

اعتماد قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٦١٧٠ المتخذ في دورته العادية (١١٧) بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٠ على النحو التالي:

١ - الموافقة على تقرير وتوصيات فريق الخبراء العرب المكلف بدراسة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

٢ - تجديد رفضه القاطع وإدانتته الحاسمة للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأيّا كانت دوافعه ومبرراته، والتمييز بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان الأجنبي.

٣ - تأييد الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لمناقشة ظاهرة الإرهاب بكافة صورته، ووضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها، تتضمن تعريفا للإرهاب وتمييزه عن الحق المشروع للشعوب في مكافحة الاحتلال والعدوان الأجنبي.

٤ - تأكيد العلاقة القائمة بين الأعمال الإرهابية والجرائم المنظمة التي تتخطى الحدود الإقليمية للدول وتتم بواسطة شبكات دولية تتولى تنظيمها.

٥ - التأكيد على أهمية التنسيق العربي على المستويين الثنائي والجماعي لتفعيل أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بعد دخولها حيز النفاذ في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩، ودراسة إمكانية إدراج جرائم التحريض والإشادة بالأعمال الإرهابية وطبع ونشر وتوزيع المنشورات ذات الصلة بالإرهاب وجمع الأموال تحت ستار جمعيات خيرية لصالح الإرهاب واكتساب واستعمال ممتلكات لأغراض إرهابية ضمن مجال الجرائم الإرهابية المعاقب عليها بموجب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

٦ -حث الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية الإسراع بإتمام إجراءات التصديق والانضمام.

## يقرر:

إلى اتفاق ثلاثي، يضمن المصالح المشتركة للدول الثلاث المتشاطئة.

٧ - حث الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، ولم تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة، على الإسراع في القيام بذلك، وبذل الجهد لدى الدول الصديقة لاتخاذ الإجراء نفسه للتسريع بدخول الاتفاقية حيز النفاذ.

٨ - الطلب إلى الأمين العام الاستمرار في بذل مساعيه مع الجانب التركي، لتوصل الأطراف إلى حل عادل للمشكلة. ومتابعة الاتصالات مع الجهات الأجنبية التي تعترف بالإسهام في ضمان تمويل أو تمويل وتنفيذ مشروع صد "اليسو" لإقناعها بالتأثيرات السلبية الخطيرة لمثل هذه المشاريع والعدول عن ذلك.

(ق.ق: ٢٣٢ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

### منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

#### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
- على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما تم إنجازه من خطوات لتفعيل استكمال هذه المنطقة،
- وعلى الإجراءات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ قرار القمة العربية رقم ٢١٢ بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١، والمتعلق بتقليص الفترة الزمنية لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحلول عام ٢٠٠٥، وتعديل تخفيض

١ - التأكيد على دعم حقوق كل من العراق وسورية في مياه نهري الفرات ودجلة، ودعوة الحكومة التركية إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية وفي أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي لتقسيم عادل ومعقول للمياه، يضمن حقوق البلدان الثلاثة وفقاً لأحكام القانون الدولي، وأخذاً في الاعتبار التوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمن المائي العربي الذي عُقد في القاهرة بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بشأن نهري دجلة والفرات.

٢ - الإعراب عن قلقه لاستمرار تركيا في إقامة السدود والمشاريع الأخرى على نهري الفرات ودجلة دون التشاور المسبق مع الدولتين المتشاطئتين معها في استخدام هذين النهرين الدوليين، وفق ما تفرضه أحكام القانون الدولي والمعاهدات الدولية، والمعاهدات والبروتوكولات المعقودة بين الدول الثلاث.

٣ - متابعة الدور الإسرائيلي المتنامي في مشاريع "جانب" التركية وخطورته على الأمن المائي العربي.

٤ - الترحيب بقرار الحكومة البريطانية بالامتناع عن تقديم ضمانات لتمويل سد "اليسو".

٥ - الإعراب عن القلق إزاء استمرار اعتزام الحكومة السويسرية منح ضمانات لتمويل سد "اليسو" التركي على نهر دجلة، ودعوتها إلى أن تحذو حذو الحكومة البريطانية بالامتناع عن تقديم ضمان تمويل هذا السد.

٦ - دعوة الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في تعاملاتها مع الشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهري الفرات ودجلة، واستخدام علاقاتها مع الدول والمؤسسات الدولية التي تساهم أو ترمع المساهمة في تمويل أو ضمان تمويل هذه المشاريع لإقناعها بالعدول عن ذلك إلى حين التوصل

وتوجيه الجهات المعنية الأخرى في الدول العربية بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد.

٣ - عدم منح أية استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حالياً، إلا في أضيق الحدود ووفق معايير مشددة انسجاماً مع نص المادة (١٥) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة حالياً، ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستضم بعد ذلك.

ثانياً، الترحيب بمبادرة الجمهورية اللبنانية بإنشاء الهيئة العربية الموحدة لتسجيل الدواء. وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بدراسة الموضوع وإحالة مقترحاتهم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيه.

ثالثاً، الترحيب بمبادرة الجمهورية اللبنانية لإيجاد الصيغة العملية للإسراع في إدماج تحرير تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار اتفاقية عربية وبرنامج تنفيذي، وذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية الثالثة عشرة. والترحيب بالدعوة الموجهة من الجمهورية اللبنانية لعقد اجتماع للخبراء من الدول العربية للبدء بمناقشة مشروع الاتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات التي أعدها لبنان، وعقد الاجتماع في بيروت خلال شهرين من تاريخه.

رابعاً، تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بسرعة استكمال تصوره ومقترحاته المتعلقة بدراسة إقامة اتحاد جمركي عربي، لعرضها على القمة العربية، والطلب من الدول العربية توفير البيانات والمعلومات اللازمة لمساعدة الأمانة العامة في إعداد الدراسات المطلوبة.

خامساً، منح الدول العربية الأقل نمواً فترة انتقالية تبدأ من تاريخ انضمامها، ويتم التخفيض التدريجي بنسب متساوية لرسومها الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر

معدلات الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل سنوياً وفقاً لذلك، بجانب تقليص سلع الرزنامة الزراعية العربية، والحد من الاستثناءات، وتفعيل آلية فض المنازعات،

- وإذ يثمن جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص، ويثني على التزام الدول العربية أطراف المنطقة الحرة بالبرنامج التنفيذي المتفق عليه،  
- وإذ يؤكد مجدداً على ضرورة إزالة القيود غير الجمركية، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية، وإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه، وتعديل الأحكام والتشريعات التي تتعارض مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي،

- وحيث تواجه التجارة العربية البيئية في الأدوية والمستحضرات الطبية بصفة خاصة معوقات عديدة، ونظراً للاعتبارات الإنسانية إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية لتلك التجارة، وانسجاماً مع قرار مجلس الجامعة (رقم ٦١٧٩) على المستوى الوزاري.

#### يقرر:

أولاً: ١ - تحصيل رسوم وأجور الخدمات على السلع المستوردة من الدول العربية وفقاً للتكلفة الفعلية للخدمة وبمبلغ مقطوع مع مراعاة عدم المبالغة في ذلك بدلاً من تطبيق نسب حسب القيمة أو الكمية.

٢ - العمل على توحيد هياكل رسوم وأجور الخدمات والنماذج والعمل الورقي في كافة الدول العربية، وذلك فيما يتعلق بانسياب السلع بين الدول العربية، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك،

### يقرر:

١ - تكليف مجلس وزراء النقل العرب بالعمل على استكمال الدراسات اللازمة لبحث سبل تقوية الربط بين الدول العربية برا وبحرا وجوا ورفع كفاءة النقل، وتضافر وتنسيق كافة جهود المؤسسات العربية المعنية بهذا القطاع مع مجلس وزراء النقل العرب والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ليطم بحث الموضوع من مختلف جوانبه وأبعاده. بمشاركة الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، وعرض مقترحات محددة بشأنه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لرفعها إلى القمة العربية.

٢ - الترحيب بمبادرة الجمهورية اللبنانية بإعداد مشروع اتفاقية لتسهيل النقل بين الدول العربية، تهدف إلى معالجة كافة العقبات التي يواجهها هذا القطاع، تتم مناقشتها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس وزراء النقل العرب. وبعد استكمالها يتم عرضها على مؤتمر القمة العربية القادم للمصادقة عليها من قبل الدول العربية.

(ق.ق: ٢٣٤ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

### تحرير النقل الجوي بين الدول العربية

#### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

إدراكا منه للتحديات التي يواجهها قطاع النقل الجوي في الدول العربية،

وإيماننا منه بأهمية تعزيز دور هذا القطاع وتنميته لتنشيط الحركة السياحية والاقتصادية في الدول العربية، وإيماننا بدوره في تسهيل حركة الأفراد والبضائع بين الدول العربية،

المماثل المفروضة على السلع العربية ابتداء من عام ٢٠٠٤، ليصار إلى إزالتها كليا بحلول الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتتمتع هذه الدول خلال تلك الفترة بكافة ما تتيحه المنطقة من تسهيلات وإعفاءات.

(ق.ق: ٢٣٣ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

### تطوير قطاع النقل في الدول العربية

#### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

تأكيدا منه للدور المؤثر لقطاع النقل في التكامل الاقتصادي العربي وإدراكا منه لأهمية تحديث هذا القطاع في الدول العربية وتنميته، بهدف ربط مناطق الإنتاج والاستهلاك في مختلف أرجاء الوطن العربي،

وبعد اطلاعه:

- على قرارات مجلس وزراء النقل العرب المتعلقة باستكمال شبكات النقل العربية البرية والبحرية،
- وعلى جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المهادفة إلى إقامة شبكة طرق برية سريعة تربط بين الدول العربية، والاتفاقية التي أعدتها وصادقت عليها ١٢ دولة عربية في هذا الشأن،
- وعلى جهود الصندوق العربي للإغاثة الاقتصادية والاجتماعي في إعادة تأهيل وتنفيذ محاور الربط البري الرئيسية بين الدول العربية،

وإذ يؤكد على قراره رقم ٢١٢ فقرة ثانيا بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ والمتعلق بتكليف الجهات العربية المعنية ببحث مشكلة النقل بمختلف جوانبها وأبعادها وسبل تقوية ربط الدول العربية برا وبحرا وجوا.

• على التقرير الشامل حول الربط الكهربائي العربي الذي أعده مجلس الوزراء العرب المعني بشؤون الكهرباء تنفيذًا لقرار القمة العربية رقم ٢١٢ فقرة ثالثًا بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١،

- وإذ يثمن جهود مجلس الوزراء العرب المعني بشؤون الكهرباء في مجال الربط الكهربائي بين الدول العربية وفي تحقيق تعاون أوثق بينها في قطاع الكهرباء، وجهود الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في مجال تمويل مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية.

#### يقرر:

أولاً: ١ - الموافقة على التقرير المقدم من مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء حول الإسراع في استكمال الربط الكهربائي بين الدول العربية والتوصيات الواردة فيه.

٢ - دعوة الدول العربية غير المرتبطة بأي من مشاريع الربط الكهربائي القائمة أو التي تحت التنفيذ، العمل على تنمية قطاع الكهرباء فيها وزيادة قدراته واستكمال ربط شبكتها الكهربائية الداخلية بما يؤهلها للانضمام لمشاريع الربط الكهربائي العربية.

٣ - تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بالعمل على ترتيب توفير التمويل اللازم لإعداد الدراسات المطلوبة والواردة بتقرير المجلس.

٤ - دعوة مؤسسات التمويل العربية والدولية للمساهمة في توفير التمويل اللازم لمشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية.

ثانياً، تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بتقديم تقرير دوري إلى مؤتمر القمة العربية من

ولإيجاد مزيد من فرص التنافس بين شركات الطيران العربية بما يخدم مصالح مستخدمي النقل الجوي في الوطن العربي،

وبعد اطلاعه:

• على قرار مجلس وزراء النقل العرب رقم (١٩٧) الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ والمتعلق بالموافقة على التحرير المتدرج لحريات النقل الجوي بين الدول العربية،

• وعلى البرنامج الذي أعدته الهيئة العربية للطيران المدني والمتعلق بمراحل تحرير النقل الجوي بين الدول العربية،

#### يقرر:

١ - الموافقة على إطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية، وفقاً لقرارات مجلس وزراء النقل العرب والهيئة العربية للطيران المدني.

٢ - تكليف وزراء النقل العرب (الوزراء المعنيين بالطيران المدني في الدول العربية) بتنفيذ هذا القرار، ورفع تقرير مرحلي إلى القمة حول مستوى التنفيذ من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك لحين استكمال برنامج تحرير النقل الجوي بين الدول العربية.

(ق.ق: ٢٣٥ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

استكمال الربط الكهربائي بين الدول العربية  
وتقويته

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

بعد اطلاعه:

- وبالنظر لإمكان التخفيف من الآثار السلبية الخارجية على هذا القطاع من خلال إيجاد الحلول على المستوى الإقليمي العربي،
- وإذ يثمن جهود المجلس الوزاري العربي للسياحة وكافة المجالس والجهات العربية في مجال تحقيق تكامل سياحي عربي،

#### يقرر:

أولاً، تكليف المجلس الوزاري العربي للسياحة ببلورة المشروعات المطلوبة لتحقيق التكامل السياحي العربي، وبحث سبل توفير دراسات الجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات، وإتاحتها للمستثمرين ورجال الأعمال، مع حث المصارف ومؤسسات التمويل العربية لتقديم التسهيلات المشجعة لإقامتها.

ثانياً، إرساء مبدأ مساواة السائح العربي بالمواطن وعدم التمييز بينهما في أسعار الفنادق والطيران ورسوم المواقع والمزارات السياحية، وتكليف الوزارات والهيئات العربية المعنية بالعمل على تنفيذ ذلك.

ثالثاً: تكليف مجلس وزراء النقل العرب بالإسراع في وضع اتفاقية عربية لنقل الركاب براً بين الأقطار العربية، تراعي تسهيل حركة السياحة البينية فيما بينها. على أن يرفع تقريراً حول جهوده السابقة في هذا المجال لإنجاز مثل تلك الاتفاقية والصعوبات التي اعترضت ذلك ومقترحاته.

رابعاً: تكليف مجلس وزراء الداخلية العرب ببحث الوسائل الممكنة للحد من اشتراط تأشيرات الدخول للمواطنين العرب، وتقديم تسهيلات ملموسة في منح التأشيرات وفي مدتها، من خلال الإسراع في إدخال أنظمة الربط الآلي اللازمة، على أن يقوم مجلس وزراء الداخلية العرب بترتيب رفع تقرير حول ما يتم بشأن ذلك إلى القمة العربية القادمة ٢٠٠٣.

خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التقدم المحرز في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين الدول العربية.

ثالثاً، العمل على إنشاء سوق عربية للطاقة، واستغلال مصادر الطاقة المتوفرة لديها (النفط والغاز) في تصدير الطاقة الكهربائية للاستفادة من القيمة المضافة المتأتية من ذلك عوضاً عن تصديرها كمواد أولية، وأن يتم التنسيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء والشركات والمؤسسات العاملة في قطاع النفط والغاز لتحقيق ذلك، وتقديم تقرير مرحلي للقمة العربية.

(ق.ق: ٢٣٦ د.ع (١٤) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

#### دعم السياحة العربية البينية

##### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
- على تقرير المجلس الوزاري العربي للسياحة ومقترحاته لدعم حركة السياحة العربية البينية وتعزيز اقتصاديات القطاع السياحي العربي،
- وإدراكاً للدور الهام والمتنامي لقطاع السياحة في اقتصاديات الدول العربية،
- وإذ يتحمل القطاع الخاص العربي العبء الأكبر في الاستثمارات السياحية، مع قدرته على الاضطلاع بدور أكثر فعالية إذا ما أزيلت المعوقات التي تعترض عمله،
- ونظراً لتأثر أداء القطاع السياحي بإجراءات وممارسات عدة جهات حكومية،

ضد أطفال فلسطين وحمايتهم من أي ممارسات تنتهك المعاهدات والمواثيق الدولية.

٥ - دعوة الدول الأعضاء للمشاركة الفاعلة في أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالطفولة التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠٢.

(ق.ق: ٢٣٨ د.ع (١٤) - ٢٨/٣/٢٠٠٢)

### حقوق الطفل العربي

- في إطار القرار ٢١٦ الصادر في آذار/مارس ٢٠٠١ عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، والإعلان الختامي للمؤتمر العربي رفيع المستوى لحقوق الطفل (إعلان القاهرة: نحو عالم عربي جدير بالأطفال)، الصادر في ٤/٧/٢٠٠١، والإعداد الجاري للدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال (٨-١٠/٥/٢٠٠٢)،
- وأخذا في الاعتبار التوصيات الصادرة عن:
  - ندوة ممثلي النشء اليافع التي استضافتها المملكة الأردنية الهاشمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠،
  - ندوة المجتمع المدني التي استضافتها المملكة المغربية في شباط/فبراير ٢٠٠١،
  - مؤتمر وزراء المالية العرب والأفارقة الذي استضافته المملكة المغربية في أيار/مايو ٢٠٠١،

### يقرر:

- ١ - اعتماد إعلان القاهرة، واعتبار هذا الإعلان والقرار ٢١٦ معا جزءا من إطار العمل العربي من أجل الطفولة.

خامسا: تكليف وزراء السياحة والإعلام العرب بالتنسيق فيما بينهم للقيام بحملات مشتركة، لإبراز الصورة الحضارية والإنسانية للعرب والمسلمين عالميا، وتنشيط وتطوير حركة السياحة إلى المنطقة العربية وزيادة فعاليتها.

(ق.ق: ٢٣٧ د.ع (١٤) - ٢٨/٣/٢٠٠٢)

### توفير الحماية الدولية لأطفال فلسطين

#### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
    - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وبعد أن تدارس الأوضاع الخطيرة التي يُعاني منها الطفل الفلسطيني،
- يقرر:
- ١ - التأكيد على قراره السابق بتقديم كل الرعاية والدعم للطفل الفلسطيني، وتلبية احتياجاته الصحية والتعليمية.
  - ٢ - الطلب إلى المجالس العربية العليا للطفولة، بذل كافة الجهود والمساعي، على المستوى الدولي، لتوفير الحماية للأطفال الفلسطينيين، والعمل على نحو حثيث مع كل المؤسسات الدولية لتوفير الأمن الحيائي للطفل الفلسطيني.
  - ٣ - تكليف الأمانة العامة، بتشكيل لجنة خبراء من القانونيين العرب لدراسة وضع الأطفال الفلسطينيين وفقا لما هو وارد في المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وصياغة الإجراءات اللازمة التي تكفل التجريم الجنائي لأي اعتداء يقع عليهم وتوفير الحماية الدولية لهم.
  - ٤ - تكليف الأمانة العامة بعقد مؤتمر دولي تشارك فيه المنظمات الدولية والهيئات العالمية والقانونية والعاملة في مجال حقوق الإنسان والطفل، لوضع البرامج التي تمنع الاعتداءات

- ٢ - دعوة الدول الأعضاء البدء مبكراً في إعداد خطط عمل وطنية لضمان سرعة تنفيذ الإعلانات والاتفاقيات العربية والدولية الخاصة بالطفولة المصادق عليهما.
- ٣ - تكليف الأمانة العامة، بالتعاون مع الحكومة التونسية والوكالات المتخصصة العربية والدولية، بالتحضير للمؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى، الذي تستضيفه تونس.
- ٤ - السعي لتأكيد المشاركة الكاملة للمجتمع المدني والنشء اليافع في المشاورات الوطنية والإقليمية والدولية حول العمل المستقبلي من أجل الطفولة، بما في ذلك الدورة الخاصة للأمم المتحدة والمؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى حول حقوق الطفل.

٥ - تبني دعم إجراءات حماية الأطفال، بما يتماشى والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، واتفاقيات جنيف، والقانون الدولي.

(ق.ق: ٢٣٩ د.ع (١٤) - ٢٨/٣/٢٠٠٢)

### معالجة ظاهرة الفقر في الوطن العربي

#### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- انطلاقاً من الموروث الحضاري العربي، بتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي،
- وحرصاً على دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي،
- وضمننا لاستقرار المجتمع العربي وتحقيق تقدمه ورفاهيته،

#### يقرر:

- ١ - إعطاء الأولوية القصوى لسياسات معالجة ظاهرة الفقر في البرامج التنموية في الدول الأعضاء.

٢ - الطلب من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إيلاء القضايا المتصلة بظاهرة الفقر، أهمية قصوى، واعتبارها بنداً دائماً في جداول أعمالهما، وتكليف الأمانة العامة، المتابعة والتنسيق مع الدول الأعضاء لوضع استراتيجيات وبرامج عملية على المستوى العربي، لمعالجة ظاهرة الفقر.

٣ - تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات والهيئات العربية والدولية، للمشاركة في تنفيذ البرامج المتعلقة بمعالجة ظاهرة الفقر في الوطن العربي.

(ق.ق: ٢٤٠ د.ع (١٤) - ٢٨/٣/٢٠٠٢)

### قرار مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الطارئة (٢٠٠١/٨/١٥) بشأن تنفيذ خطة إعلامية عاجلة لدعم القضية الفلسطينية

#### إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرار مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الطارئة بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥،

#### يقرر:

الموافقة على توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الخطة الإعلامية الواردة في قرار مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الطارئة بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥.

(ق.ق: ٢٤١ د.ع (١٤) - ٢٨/٣/٢٠٠٢)

انعقد المجلس على مستوى القمة في مدينة بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية، يومي ٢٧ و ٢٨ من شهر آذار/ مارس لعام ٢٠٠٢.

### الإعراب عن التقدير للجمهورية اللبنانية واعتبار خطاب فخامة الرئيس العماد إميل لحود وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر

٢ - يُعرب القادة العرب عن تقديرهم البالغ للجمهورية اللبنانية: رئاسة وحكومة وبرلمانا وشعبا، لما قدمته من رعاية وعناية، وإعداد مميز لهذه القمة، وقرروا اعتبار الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس العماد إميل لحود رئيس القمة، وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

### الإعراب عن الشكر لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على جهوده خلال ترؤسه للقمة العربية العادية (١٣) آذار/مارس ٢٠٠١

٣ - اطلع القادة على الرسالة الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية والمُرفق بها تقرير رئاسة القمة، وتقرير لجنة المتابعة والتحريك، ويُعربون عن شكرهم البالغ لجلالته، على جهوده القيّمة التي بذلها خلال فترة ترؤسه للقمة العربية العادية (١٣) آذار/مارس ٢٠٠١.

### تهنئة حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت بالشفاء وسلامة العودة إلى أرض الوطن

٤ - يعبر القادة عن سرورهم البالغ، بعد أن من الله تعالى على حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، بالشفاء، وعودة سموه سالما معافى إلى أرض الوطن وإلى شعبه العزيز، متمنين لسموه دوام الصحة والعافية لمواصلة السير في تحقيق المزيد من التقدم

### موعد ومكان انعقاد الدورة العادية (١٥) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- استنادا إلى ما جاء في ملحق الميثاق الخاص بآلية الانعقاد الدوري المنتظم لرئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- وتنفيذا لما جاء في القرار رقم ٢٢٠ الصادر عن مجلس الجامعة على مستوى القمة في عمان بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠١، والمتضمن "تولي مملكة البحرين رئاسة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة عشرة"،

يقرر:

عقد الدورة العادية (١٥) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في المنامة عاصمة مملكة البحرين خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٣.

(ق.ق: ٢٤٢ د.ع (١٤) - ٢٨/٣/٢٠٠٢)

### البيان الختامي

### انعقاد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في مدينة بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢

١ - بدعوة كريمة من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود، وتنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لعام ٢٠٠٠ بعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، بصفة منتظمة، في دورة عادية مرة كل عام،

## توجيه الشكر إلى رئيس لجنة المتابعة والتحرك وأعضائها المنبثقة عن قمة عمان ٢٠٠١

٧ - يوجه القادة الشكر إلى رئيس وأعضاء لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن قمة عمان العادية (٢٠٠١)، لما قاموا به من جهود مقدرة لتنفيذ قرارات القمة، ويعهدون لرئاسة القمة الحالية إجراء المشاورات مع القادة العرب ومع الأمين العام لتشكيلها وتحديد آلية وأسلوب عملها.

### تقرير الأمين العام

٨ - اطّلع القادة على تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي المشترك، بما في ذلك عملية تحديث وتطوير منظومة الجامعة العربية لتمكين كافة مؤسساتها من الاضطلاع بالمتطلبات القومية العربية، بغية مواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، ويعربون عن التقدير للخطوات التي اتخذها الأمين العام تنفيذاً لقرارات القمة السابقة في هذا الشأن.

### الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة

٩ - استعرض القادة الوضع البالغ الخطورة الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء الحرب التدميرية المبرمجة والشاملة التي تشنها عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية بشتى الأساليب وكافة الأسلحة، بغية تدمير مؤسساته وإخضاعه وإخماد جذوة مقاومة الاحتلال في نفوس أبنائه، إلى جانب استمرارها في سياسة الاستيطان، والاعتقالات، وهدم المنازل وإقامة مناطق عازلة، وتدمير البيئة، وإحكام الحصار الاقتصادي والإبعاد والتجهير، في خرق صارخ للقانون الدولي وللاتفاقات والأعراف والمواثيق الدولية.

ويحملون إسرائيل المسؤولية الكاملة لعدوانها ولممارساتها الوحشية على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وما أحدثته من دمار وخسائر في البنية الأساسية

والرخاء والأمن للشعب الكويتي الشقيق، والإسهام في مسيرة الأمة العربية مع إخوانه القادة.

## الإشادة بالإصلاحات الدستورية في مملكة البحرين والتحول إلى النظام الملكي الدستوري

٥ - يعبر القادة عن تهانيم الأخوية الصادقة، لحضرة صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ولشعبها الشقيق، بما انتهى إليه ميثاق العمل الوطني الذي أجمع عليه شعب البحرين، بإعلان البحرين مملكة دستورية عربية إسلامية، واستكمال مؤسساتها الدستورية، متمنيين لشعب مملكة البحرين، في ظل قيادته الحكيمة، تحقيق المزيد من التقدم والازدهار، ومواصلة الإسهام مع أشقائه العرب في مسيرة العمل العربي المشترك، وتحقيق أهداف الأمة العربية.

## تعزيز التضامن العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك

٦ - تدارس القادة في جو من التفاهم والإخاء والصراحة حال الأمة، والتحديات التي تواجهها، والأوضاع في المنطقة العربية، وأجروا تقويماً شاملاً للظروف الإقليمية والدولية، واضعين نصب أعينهم تعزيز التضامن العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، للدفاع عن مصالح الأمة وحقوقها وصيانة الأمن القومي العربي، واعتبروا انعقاد هذا المؤتمر على أرض لبنان حدثاً ذا دلالة خاصة للتعبير عن تضامن الأمة العربية مع لبنان ودعمه، ومناسبة للتأكيد على الالتزام بالقواعد والمرتكزات التي يقوم عليها العمل العربي المشترك.

بواقع ٥٥ مليون دولار شهرياً، ولمدة ستة أشهر، ابتداء من ٢٠٠٢/٤/١، قابلة للتجديد التلقائي كل ستة أشهر أخرى، طالما استمر العدوان الإسرائيلي واستمر احتياج السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا الدعم، على أن تكون جملة هذه المبالغ منحة لا ترد، وتكون المساهمات إلزامية على جميع الدول العربية بنسب حصصها في موازنة الأمانة العامة، وتسدد هذه المساهمات في حساب جديد خاص يفتح لدى الأمانة العامة لهذا الغرض. كما يقررون أن تقدم الدول العربية دعماً إضافية قدره ١٥٠ مليون دولار توجهه لصندوق الأقصى والانتفاضة.

ويكلف القادة الأمانة العامة مواصلة التحرك لتنسيق وتنشيط جهود المؤسسات والمنظمات الأهلية العربية والدولية، الهادفة إلى دعم صمود الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تنظيم حملة لتبرع أبناء الأمة العربية بمرتب يوم عمل لصالح حساب دعم صمود الشعب الفلسطيني رقم ١٢٤٤٤٨ الذي أنشأته الأمانة العامة لدى فروع البنك العربي.

### تمسك الدول العربية بالسلام العادل والشامل كهدف وخيار استراتيجي

١٢ - يؤكد القادة مجدداً على قراراتهم السابقة المتعلقة بتمسكهم بالسلام العادل والشامل، كهدف وخيار استراتيجي، يتحقق في ظل تنفيذ الشرعية الدولية، ويطالبون إسرائيل استئناف مفاوضات السلام على جميع المسارات استناداً لقرارات مجلس الأمن. بما في ذلك القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥، وقرار الجمعية العامة ١٩٤، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ويؤكدون أن السلام الشامل والعادل لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها، ولا سيما من الجولان العربي السوري

للمدن والقرى والمخيمات والمؤسسات والاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويؤكدون على ضرورة إلزام إسرائيل بمسؤولية التعويض عن جميع هذه الأضرار والخسائر.

ويطالبون في هذا الشأن بتنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الذي عقد في جنيف في ٢٠٠١/١٢/٥ الذي طالب إسرائيل بالاحترام الكامل لبنود الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وباحترام التزاماتها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.

### توجيه التحية لصمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته

١٠ - يحيي القادة العرب باعتزاز كبير الصمود الرائع للشعب العربي الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة، وقيادته الشرعية والوطنية وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات، ويوجهون تحية إكبار وإجلال لشهداء هذه الانتفاضة، ويشيدون بروح الفداء والصمود والتضحية لأسرهم وللشعب الفلسطيني، الذي استطاع التصدي لآلة الحرب الإسرائيلية، وإجهاض سياسة الأمر الواقع التي حاولت سلطات الاحتلال فرضها.

### دعم الاقتصاد الفلسطيني والدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية

١١ - استعرض القادة الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب العربي الفلسطيني جراء استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير بنيته التحتية، وفرض الحصار عليه وعلى قيادته الوطنية، وتصعيد مختلف أشكال العدوان على أرواح وكرامة الشعب الفلسطيني، ويؤكد القادة استمرار دعمهم للاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية لتثبيت صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ويقررون دعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره ٣٣٠ مليون دولار

ومساندة حقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، استناداً إلى أسس عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية. كما يؤكد القادة على دعم صمود المواطنين العرب في الجولان السوري المحتل، والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، ويؤكدون ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مواطني الجولان السوري المحتل.

كما يؤكد القادة على التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، ويعتبرون أن هذه النشاطات وإجراءات غير مشروعة ولا ترتب حقاً ولا تنشئ التزاماً وتشكل خرقاً لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب وفقاً للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً لأسس عملية السلام.

### التضامن مع لبنان والإشادة بالمقاومة الوطنية اللبنانية

١٥ - يؤكد القادة على دعم لبنان لاستكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حتى حدوده المعترف بها دولياً. بما في ذلك مزارع شبعا، وذلك بشتى الوسائل المشروعة، ويشيدون بدور المقاومة اللبنانية الباسلة وبالصمود اللبناني الرائع الذي أدى إلى اندحار القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وبقاعه الغربي.

ويطالبون بالإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وتسليم الأمم المتحدة جميع الخرائط المبينة لمواقع الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي، ويطالبون إسرائيل بدفع التعويضات للبنان جراء عدوانها المتماذي عليه وعن الضحايا الذين سقطوا جراء

المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحت الاحتلال بما في ذلك مزارع شبعا، وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين، استناداً لقرارات الشرعية الدولية ولمبادئ القانون الدولي. بما فيها قرار الجمعية العامة ١٩٤، والإفراج عن المعتقلين والمخطوفين العرب من السجون الإسرائيلية كافة.

### إقرار حق العودة ورفض الخطط والمحاولات الرامية إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم

١٣ - يحمل القادة إسرائيل المسؤولية القانونية الكاملة عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم، ويؤكدون رفضهم التام لمشاريع الحلول والمخططات والمحاولات الرامية إلى توطينهم خارج ديارهم. ويؤكدون تمسكهم بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس خاصة القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) التي تؤكد بطلان كافة الإجراءات التي اتخذتها، وتتخذها إسرائيل لتغيير معالم هذه المدينة. وفي هذا الإطار، يجدد القادة التأكيد على ما جاء في قرارات القمة العربية في عمان عام ١٩٨٠، وبغداد عام ١٩٩٠، والقاهرة عام ٢٠٠٠ بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

### توجيه التحية إلى المواطنين السوريين في الجولان العربي السوري المحتل

١٤ - يؤكد القادة إدانتهم إسرائيل بشدة لاستمرارها في احتلال الجولان العربي السوري وتضامنهم التام مع سورية

## إخضاع كافة المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الدولية والمطالبة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١٨ - يؤكد القادة أن السلام والأمن الدائم في المنطقة يستلزمان انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويؤكدون في هذا المجال الأهمية البالغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل باعتباره شرطا ضروريا ولازما لإرساء أية ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلا.

## مسؤولية ودور المجتمع الدولي في دفع عملية السلام

١٩ - يرحب القادة بما صدر عن الاتحاد الأوروبي من مواقف ومبادرات تهدف إلى المساهمة في التوصل إلى حل سياسي عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويؤكدون على ضرورة مواصلة أوروبا الاضطلاع بدورها الفاعل في هذا المجال، وكذلك جهود الدول الصديقة الأخرى.

كما يهيبون بالولايات المتحدة إعادة تقييم قراءاتها وحساباتها ومواقفها حيال الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والخروج من عقدة هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر - التي أداها العرب - في مجال تعاملها مع الشرق الأوسط.

ويدعون الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها ويحثونها على استئناف عملية السلام على المسارات كافة بدون تأخير، وعدم إعطاء إسرائيل المزيد من الفرص للسعي

قصفها مركز الأمم المتحدة في جنوب لبنان وتسببها بمجزرة قانا.

كما يحذرون من أن استمرار العدوان الإسرائيلي على سيادة لبنان المتمثل في خرق الطائرات والبوارج الإسرائيلية للأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية سيؤدي إلى تفجير الوضع على الحدود الجنوبية اللبنانية، كما ينذر بعواقب وخيمة لما يشكله من تحرش واستفزاز تتحمل إسرائيل مسؤوليته الكاملة.

ويعرب القادة عن تضامنهم التام مع لبنان وسورية ويرفضون التهديدات الإسرائيلية ضدّهما، ويعتبرون أن أي عدوان عليهما عدوان على الدول العربية جمعا.

## التأكيد على قرارات مؤتمرات القمة العربية لدعم لبنان ومساعدته في جهود إعمار

١٦ - يؤكد القادة على قرارات مؤتمرات القمة العربية المتعلقة بضرورة دعم لبنان، ومساعدته في جهود إعمار، ويشيدون بالمساعدات التي قدمتها بعض الدول العربية لهذا الغرض، ويحثون الدول الأعضاء التي أعربت عن استعدادها لتقديم الدعم على تقديمه، ويدعون إلى تفعيل صندوق دعم لبنان لتمكينه من إعادة إعمار البنية التحتية اللبنانية، لا سيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي.

## تفعيل مكتب المقاطعة العربية الإسرائيلية

١٧ - يؤكد القادة، في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل، حتى تستجيب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إسرائيل على حساب الحقوق العربية، وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وإذ يعتبرون أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بجنس أو دين أو وطن، يؤكدون رفضهم التام لمحاولات بعض الأوساط ربط ظاهرة الإرهاب بالإسلام والعرب.

ويؤكدون رفضهم محاولة استغلال الحملة ضد الإرهاب في توجيه تهديدات باستخدام القوة ضد أية دولة عربية ويعتبرونها عدوانا ومساسا بأمن المنطقة واستقرارها مما يتنافى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

#### الحالة بين العراق والكويت

٢١ - يرحب القادة بتأكيدات جمهورية العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها بما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام ١٩٩٠ ويدعون إلى تبني سياسات تؤدي إلى ضمان ذلك في إطار من النوايا الحسنة وعلاقات حسن الحوار. وفي هذا الإطار يدعو القادة إلى أهمية وقف الحملات الإعلامية والتصريحات السلبية تمهيدا لخلق أجواء إيجابية تطمئن البلدين بالتمسك بمبادئ حسن الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ويطالب القادة باحترام استقلال وسيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

كما يطالبون العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى والمرهنيين الكويتيين وإعادة الممتلكات وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وتعاون الكويت فيما يقدمه العراق عن مفقوديه من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لإخضاع الشعب الفلسطيني، وممارسة سياسة القتل والتدمير بحقه بذريعة محاربة الإرهاب.

#### مكافحة الإرهاب

٢٠ - استعرض القادة تطور الأوضاع على الساحة الدولية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتبلور حملة عالمية لمحاربة الإرهاب انطلاقا من قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٢.

وجددوا إدانتهم الكاملة للهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية، ورفضهم وإدانتهم للإرهاب بكل أشكاله واستعدادهم الكامل للتعاون والمساهمة في كل جهد لمحاربته تحت مظلة الأمم المتحدة، ويطالبون بضرورة عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لبحث موضوع الإرهاب ووضع تعريف دقيق له.

ويؤكدون على ضرورة التمييز بوضوح بين الإرهاب الذي يدينونه وبين حق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي، رفضا له ودفاعا عن النفس، وفقا لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار الجمعية العامة رقم ٥١/٤٦ بتاريخ ١٩٩١/١/١٩ الخاص بمحاربة الإرهاب.

ويؤكدون حق الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني والشعب السوري في مقاومة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، باعتبار ذلك حقا مشروعًا تكفله الشرائع والمواثيق الدولية، ويرفضون الخلط بين هذا الحق المشروع في مقاومة الاحتلال وبين إرهاب الدولة التي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

ويؤكدون على أن أي تحريف في مفهوم الإرهاب ليشمل المقاومة العربية للاحتلال الإسرائيلي يشكل غطاء غير شرعي لاستمرار الاحتلال وإرهاب الدولة الذي تمارسه

## مساندة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مطالبتها مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل فوري ونهائي

٢٤ - يجدد القادة مساندتهم وتضامنهم مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مطالبتها مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل فوري ونهائي، وذلك بعد أن قامت الجماهيرية العظمى بالوفاء بكل التزاماتها المنصوص عليها في قرارات المجلس ذات الصلة، وسيقوم العرب بإلغاء هذه العقوبات، وسيعتبرون أنفسهم في حل من الالتزام بها في حال استمرارها.

ويعبر القادة عن دعمهم للجماهيرية العظمى في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار بشرية ومادية بسبب العقوبات التي فرضت عليها، ويطالبون بالإفراج الفوري عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي الذي تمت إدانته بموجب أسباب سياسية لا تمت إلى القانون بأية صلة.

## الترحيب بجهود الحكومة الانتقالية في جمهورية الصومال لاستكمال المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية

٢٥ - يؤكد القادة الحفاظ على وحدة وسيادة جمهورية الصومال وسلامتها الإقليمية، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية ويرحبون بجهود الحكومة الانتقالية الصومالية لاستكمال المصالحة الشاملة وتحقيق الوحدة الوطنية، وإعادة الأمن والاستقرار في البلاد، ويؤكدون أهمية العمل على تقديم العون المادي والفني وسرعة تسديد الحصص في صندوق دعم الصومال ويقررون تقديم دعم مالي قدره ٥٦ مليون دولار إلى الحكومة الصومالية الانتقالية لتمكينها من تنفيذ برنامجها العاجل المتعلق باستعادة الأمن والاستقرار واستكمال المصالحة الوطنية وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

ويرحب القادة باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة الذي بدأ في جو إيجابي وبناء استكمالا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وطالبون برفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه الشقيق بما يؤمن الاستقرار والأمن في المنطقة.

## التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية

٢٢ - تدارس القادة التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق وأكدوا رفضهم المطلق ضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديدا للأمن القومي لجميع الدول العربية.

## التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ودعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إنهاء احتلالها والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع

٢٣ - يؤكد القادة مجددا على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييدهم ومساندتهم لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها العربية الثلاث. ويدعو القادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر الثلاث بما في ذلك إقامة منشآت لتوطين الإيرانيين فيها. ويطالبون الجمهورية الإسلامية الإيرانية اتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، والقبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية، متابعة قضية الاحتلال الإيراني للجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة العربي المقبل.

الأعضاء التي ساهمت في دعم صندوق جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ويجددون الدعوة للدول العربية الأخرى للإسهام في دعم هذا الصندوق.

### فمرا الفرات ودجلة، ودعوة تركيا للدخول في مفاوضات ثلاثية مع العراق وسورية حول تقسيم المياه

٢٩ - يؤكد القادة دعمهم لحقوق كل من العراق وسورية في مياه نهر الفرات ودجلة، ويعتبر القادة أن قضية المياه في أبعادها القانونية والاقتصادية والأمنية، مسألة في غاية الحيوية للأمة العربية، ويدعون تركيا إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية مع كل من العراق وسورية وفقا لأحكام القانون الدولي، والاتفاقات المعقودة بينها، للتوصل إلى اتفاق عادل ومنصف لتقاسم المياه يضمن حقوق البلدان الثلاثة في المياه، كما يعربون عن قلقهم من استمرار تركيا في إقامة السدود والمشاريع الأخرى على النهرين دون تشاور مع العراق وسورية.

### تعزيز علاقات الحوار والتعاون مع الدول المحيطة بالدول العربية

٣٠ - يؤكد القادة على أهمية علاقات الحوار والتعاون مع الدول الصديقة المحيطة بالدول العربية. بما يعزز الأمن القومي العربي، ويحفظ الحقوق العربية، خاصة مع تلك الدول التي ترتبط بعلاقات تاريخية وحضارية ومصالح مشتركة مع الوطن العربي.

### العمل على تعزيز التعاون العربي الأفريقي

٣١ - يؤكد القادة على أهمية مواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض تفعيل التعاون العربي الأفريقي وانتظام اجتماعات أجهزته، وذلك في ضوء قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في هذا الشأن، ويكلفون الأمين العام

### الحرص على وحدة وسيادة جمهورية السودان ودعم المبادرة المصرية - الليبية المشتركة للمساعدة في تحقيق الوفاق الوطني في السودان

٢٦ - يعرب القادة عن تقديرهم لجهود حكومة السودان في تحقيق السلام الشامل والوفاق الوطني بين جميع أبناء السودان، وإيصال الإغاثة للمتضررين، ويؤكدون الحرص على وحدة وسيادة جمهورية السودان وسلامتها الإقليمية، ودعمهم للمبادرة المصرية - الليبية المشتركة للمساعدة في تحقيق الوفاق الوطني في السودان.

### النظام الأساسي للصندوق العربي لدعم لتنمية جنوبه

٢٧ - اطلع القادة على مشروع النظام الأساسي للصندوق العربي لدعم السودان لتنمية جنوبه، ويقررون الموافقة عليه، وتكليف الأمين العام بإجراء الاتصالات لحشد الموارد المالية لهذا الصندوق، ويحثون الدول الأعضاء على تقديم المساهمات اللازمة لإيصال رسالة واضحة للشعب السوداني تؤكد وقوف الدول العربية مع الجهود المبذولة لإعادة إعمار جنوب السودان.

### دعم جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ومساعدتها في إعادة البناء والإعمار

٢٨ - يعرب القادة عن حرصهم الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية، ويرحبون بإجراء الانتخابات الديمقراطية، ويباركون جهود المصالحة الوطنية التي تقوم بها الحكومة القمرية مع مختلف الأطراف بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، من أجل صيانة وحدة البلاد، وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، ويقررون تقديم الدعم اللازم لمساعدتها في إعادة البناء والإعمار. وفي هذا السياق يعربون عن التقدير للدول

في الاقتصاد العالمي من خلال إقامة بنية اقتصادية تتسم بمزيد من الكفاءة تدعمها إجراءات الإصلاحات الهيكلية، ومساعد لرفع حجم ودرجة تنوع الصادرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتسريع نقل التقنيات ووسائل الإدارة والتسويق الحديثة.

ويدرك القادة أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المساوية وانعكاساتها السلبية على مختلف مناطق العالم، ومنها المنطقة العربية أدت إلى تزايد ضعف نمو الاقتصاد العالمي الذي كانت بوادر ضعفه قد ظهرت قبل تلك الأحداث، وفاقمت من حجم التأثير، مما يتطلب من مختلف الجهات المختصة في البلدان العربية مضاعفة الجهود.

### تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

٣٦ - يؤكد القادة حرصهم على تعزيز وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي وفقا لخطة شاملة، ومراحل متدرجة، تراعي الربط بين المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة، وتعزيز القدرات الاقتصادية لكل دولة من الدول العربية، وتمكن من تحقيق تنمية عربية شاملة ومستدامة. ويؤكدون حرصهم على تعزيز التعاون الاقتصادي العربي لبلوغ هذه الأهداف ويكلفون كافة مؤسسات العمل العربي المشترك بالعمل على تحقيق ذلك كل في مجال اختصاصه.

ويبدي القادة ارتياحهم لمستوى الإنجاز الذي تم في تنفيذ قرارات قمة عمان المتعلقة بالنهوض بالعمل الاقتصادي العربي، ويحثون المجلس الاقتصادي والاجتماعي على استكمال تنفيذ تلك القرارات واتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة بالتعاون مع الدول الأعضاء.

### منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

٣٧ - يعرب القادة عن تقديرهم لسير العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويثنون على ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية لإقامة هذه المنطقة، ويباركون جهود

متابعة اتصالاته في هذا الخصوص، بما في ذلك مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

### إحياء الحوار العربي الأوروبي بما يحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة

٣٢ - يؤكد القادة على أهمية تنمية العلاقات العربية الأوروبية وفق خطوات محددة يتفق عليها مع الجانب الأوروبي، بما في ذلك توقيع اتفاقية تعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وبما يؤدي إلى تطوير هذه العلاقات ويخدم المصالح المشتركة، وفقا لنظرة شاملة، تعالج كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة للجانبين.

### تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٣ - أخذ القادة علما بتقرير الأمين العام بشأن تطوير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحديث وتطوير العمل العربي المشترك. وفيما يتعلق بالمقترحات الخاصة بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قرر القادة إحالتها إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء لإبداء الملاحظات والاقتراحات اللازمة في هذا الصدد، وعرضها على مجلس الجامعة في دورته القادمة ١١٨ لاتخاذ القرار اللازم.

### الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر

٣٤ - يجدد القادة دعوتهم الأمم المتحدة وجميع الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر وانطلاق عمله، وذلك في إطار تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن.

### الاقتصادات العربية والمتغيرات الاقتصادية الدولية

٣٥ - يرحب القادة بالجهود المبذولة للارتقاء بالاقتصادات العربية وزيادة كفاءتها، بما يسمح بمزيد من فعالية اندماجها

يؤكد القادة على أهمية سرعة إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويرحبون بمبادرة الجمهورية اللبنانية الخاصة ببدء مناقشة مشروع الاتفاقية التي أعدتها لتحرير تجارة الخدمات، وعرض ما يتم في هذا الشأن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لرفعه إلى القمة العربية القادمة. كما يؤكد القادة أهمية الإعداد للانتقال إلى مرحلة متقدمة في التكامل الاقتصادي العربي من خلال إقامة الاتحاد الجمركي العربي، ويطلبون من المجلس الاقتصادي والاجتماعي عرض مقترحاته وتصوره في هذا الشأن على مؤتمر القمة العربية القادم.

ونظرا لأهمية تنظيم المنافسة والسيطرة على الاحتكارات في الدول العربية وفق قواعد يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء والارتباط الوثيق لذلك بموضوع تحرير التجارة العربية، يدعم القادة جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتوصل إلى قواعد عربية موحدة للمنافسة والسيطرة على الاحتكارات.

يؤكد القادة على ضرورة أن يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكافة الجهات المعنية أهمية لموضوع التجارة الإلكترونية وتسهيل إيجاد الوسائل اللازمة من خلال تشريعات متناسقة فيما بين الدول الأعضاء تساهم في تنمية حركة التبادل التجاري بينها. ودعوة الدول العربية للعمل على تطوير البنية التحتية للاتصالات من خلال ربطها بشبكات الألياف الضوئية ودعم جهود القطاع الخاص في هذا المجال.

### النقل وسبل تقوية ربط الدول العربية برا وبحرا

#### وجوا

٣٨ - يؤكد القادة على الدور المؤثر لقطاع النقل على مختلف مجالات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس وزراء

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد وفي متابعة تنفيذ القرار رقم ٢١٢ الصادر عن القمة بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠١، خاصة فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذها لاستكمال إقامة المنطقة مع مطلع عام ٢٠٠٥.

وتفعيلا لقرار قمة عمان في فقراته المتعلقة بإزالة القيود غير الجمركية، يقررون العمل على توحيد هياكل رسوم وأجور الخدمات والنماذج والعمل الورقي في الدول العربية كافة فيما يتعلق بانسياب السلع فيما بينها، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك، ويوجهون الجهات المعنية الأخرى في الدول الأعضاء التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد.

ويعرب القادة عن ارتياحهم للإجراءات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحد من الاستثناءات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة حاليا، ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستضم بعد ذلك.

وسعيا لتذليل العقبات التي تواجه التجارة العربية البينية في قطاع الأدوية والمستحضرات الطبية بصفة خاصة للاعتبارات الإنسانية إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية، يبارك القادة التوجه لإنشاء الهيئة العربية الموحدة لتسجيل الدواء، ويكلفون وزراء الصحة العرب بدراسة الاقتراح اللبناني ورفع مقترحاتهم المتعلقة بإجراءات تنفيذ ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وحرصا من القادة على تسهيل انضمام الدول العربية الأقل نموا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يباركون ما توصل إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم معاملة خاصة لتلك الدول تشجعها على الانضمام.

### استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته

٤١ - يثمن القادة جهود مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء لتحقيق الربط الكهربائي الشامل بين الدول العربية وتقديره الشامل في هذا الخصوص، وكذلك جهود الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية، ويقررون الموافقة على التقرير الشامل لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء حول الربط الكهربائي العربي والتوصيات الواردة فيه، ويطلبون من مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء ترتيب توفير التمويل اللازم لإعداد الدراسات المطلوبة من مختلف مصادر التمويل المتاحة.

### تطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٢ - إدراكا للأهمية التي أصبح يحتلها قطاع المعلومات والاتصالات بعد الثورة الهائلة التي شهدتها هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، وتأثيراته على زيادة الإنتاجية والمنافسة على المستوى الدولي إلى جانب توفير الترابط بين مختلف أرجاء الوطن العربي وبينه وبين العالم الخارجي، يعرب القادة عن ارتياحهم للجهود المبذولة لتطوير وتنمية قطاع المعلومات والاتصالات، ويثمنون جهود مجلس وزراء الاتصالات العرب في هذا الخصوص، ويباركون إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومقرها تونس، كما يباركون إنشاء المنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات ومقره القاهرة.

ويؤكد القادة على أهمية المشاركة الفاعلة للدول العربية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتصالات عام ٢٠٠٥ بتونس بدعوة كريمة من الحكومة التونسية وتحت رعاية الاتحاد الدولي للاتصالات وذلك اعتبارا للدور الإيجابي لهذا القطاع في تطوير التعاون بين الدول العربية.

النقل العرب وكافة الجهات العربية ذات العلاقة سرعة استكمال الدراسات المتعلقة بمعالجة مشاكل النقل بين الدول العربية واستكمال الربط البري والبحري بينها، ورفع ما يتم التوصل إليه بشكل دوري إلى القمة العربية. ويباركون توجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإعداد اتفاقية جماعية تعالج العقبات التي تواجه حركة النقل وفقا للمقترحات التي قدمتها الجمهورية اللبنانية.

### إطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية

٣٩ - إدراكا من القادة للتحديات التي يواجهها قطاع النقل الجوي في الدول الأعضاء، ولتمكين الشركات العربية للنقل الجوي من المنافسة على المستوى العربي والدولي وتقديم خدمات أفضل للمواطن العربي، وتسهيل تنقله بين الدول العربية، وبما يساهم في تنمية وتشجيع السياحة في الدول العربية، يقررون الموافقة على إطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية، وفق قرار مجلس وزراء النقل العرب، والهيئة العربية للطيران المدني. ويكلفون مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة ذلك ورفع تقرير دوري إلى القمة العربية حول مستوى التنفيذ لحين استكمال التحرير الشامل للنقل الجوي.

### دعم الاستثمار البيئي العربي

٤٠ - يؤكد القادة على أهمية تشجيع الاستثمارات العربية البينية والمشاركة ودعوة مؤسسات التمويل العربية وقطاع التمويل الخاص للمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية التي ينفذها القطاع العام والخاص والتي تسهم في التنمية في البلدان العربية خاصة المتعلقة منها بالبنية التحتية، كما يؤكدون على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة للتعريف بمناخ الاستثمار في الدول العربية وإيجاد قنوات اتصال دائمة للمستثمرين لمتابعة برامجهم واهتماماتهم الاستثمارية.

المزيد من الجهد الدولي لإنجاح عقد هذا المؤتمر وتوفير الدعم لمنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز جهودها لمواجهة مشاكل الفقر والغذاء خاصة في الدول النامية.

### دعم السياحة العربية

٤٦ - نظرا للأهمية النسبية المتنامية لقطاع السياحة على المستوى العربي وما يشهده هذا القطاع من خسائر نتيجة الأحداث العالمية الأخيرة، والكساد والركود الذي تمر به السياحة على المستويين العالمي والعربي، وبعد إطلاع القادة على التقرير الذي صدر عن المجلس الوزاري العربي للسياحة حول ترجمة توجيهات قمة عمان ٢٠٠١ إلى خطوات وإجراءات تدعم القطاع السياحي العربي والحركة السياحية بين الدول العربية، يقررون الموافقة على ما ورد بالتقرير من توصيات، ويوجهون كافة الجهات المعنية في الدول الأعضاء لتنفيذها بالتعاون مع المجلس الوزاري العربي للسياحة. وتكليف مجلس وزراء السياحة ومجلس وزراء الإعلام العرب بالتنسيق فيما بينهم للقيام بمحادثات مشتركة لإبراز الصورة الحضارية والإنسانية للعرب والمسلمين وتنشيط وتطوير حركة السياحة إلى المنطقة العربية.

### المؤسسات المالية العربية

٤٧ - يعرب القادة عن ارتياحهم للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية العربية في التنمية الاقتصادية العربية، ودعم مشروعات التكامل الاقتصادي العربي، ويؤكدون على أهمية إقامة تعاون أوثق بين هذه المؤسسات والمجالس الوزارية والمنظمات العاملة في إطار جامعة الدول العربية بهدف تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي التي يتم إقرارها في إطار تلك المجالس والمنظمات.

### الوضع البيئي بفلسطين والأراضي المحتلة

٤٣ - يبدي القادة قلقهم من تردي الوضع البيئي بفلسطين والأراضي المحتلة والمتمثل في تلوث مصادر المياه والسواحل واختفاء الغطاء النباتي الطبيعي وتراكم النفايات الخطرة إلى جانب العديد من المخاطر البيئية الأخرى مما أدى إلى مزيد من الضغوط على المواطنين وسوء أحوالهم المعيشية، ويرحب القادة بقرار المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السابعة والمتعلق بتكليف المدير التنفيذي للبرنامج بزيارة المنطقة كخطوة أولى نحو تكليف فريق من الخبراء بإعداد دراسة وافية وموضوعية للوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتحديد المواقع التي تحتاج إلى تدابير عاجلة، ويطلبون من كافة الجهات والأجهزة المعنية تقديم المعلومات والتسهيلات اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساعدته في إجراء واستكمال الدراسة المطلوبة.

### مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٤٤ - يتطلع القادة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ من ٨/٢٦ إلى ٢٠٠٢/٩/٤)، لتحقيق تعاون أوثق بين دول العالم لمحاربة الفقر والوصول إلى تنمية شاملة تنعكس آثارها على مختلف شعوب العالم وتحسن مستوى معيشتهم. ويؤكدون حرصهم على الالتزام بالعمل في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة مع قادة الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ويطلبون الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها لمساعدة الدول النامية تنفيذا لما صدر عام ١٩٩٢ عن قمة الأرض في ريو دي جانيرو، وما سيصدر عن مؤتمر جوهانسبرغ من قرارات، وعدم اتخاذ المعايير البيئية عائقا أمام الدول النامية.

### مؤتمر القمة العالمي للأغذية

٤٥ - يرحب القادة بانعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية بروما في الفترة من ١٠ - ٢٠٠٢/٦/١٣، ويطلبون بحشد

كان لها أبلغ الأثر في إنجاح أعمال القمة، والتوصل إلى النتائج الهامة التي توجت اجتماعاتها.

### إعلان بيروت

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعين كمجلس لجامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية الرابعة عشرة) في بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية يومي ١٣ و ١٤ محرم ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، تدارسنا المتغيرات الإقليمية والدولية الخطيرة التي أدت إلى تداعيات مقلقة والتحديات المفروضة على الأمة العربية والتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي، وأجرينا تقييما شاملا لهذه المتغيرات والتحديات وبخاصة تلك المتعلقة بالمنطقة العربية ولا سيما الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقيام إسرائيل بشن حرب تدميرية شاملة بذريعة محاربة الإرهاب، مستغلة أحداث أيلول المأساوية والإدانة العالمية لهذه الأحداث. وتباحثنا بما آلت إليه عملية السلام وممارسات إسرائيل الرامية إلى تدميرها وإغراق الشرق الأوسط بالفوضى وعدم الاستقرار، وتابعا باعتزاز كبير انتفاضة الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، وناقشنا المبادرات العربية الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية.

وانطلاقا من المسؤولية القومية، وإيماننا بمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة، نعلن ما يلي:

- متابعة العمل على تعزيز التضامن العربي في جميع المجالات صونا للأمن القومي العربية ودفعاً للمخططات الأجنبية الرامية إلى النيل من السلامة الإقليمية العربية.

### دعوة المؤسسات والشركات الاقتصادية والمالية للمشاركة في المؤتمر الاقتصادي العربي الأول

٤٨ - يرحب القادة بجهود الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية للتحضير لعقد المؤتمر الاقتصادي العربي الأول الذي سيعقد في القاهرة في الفترة من ١٦-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. بمشاركة الدول الأعضاء والمؤسسات الاقتصادية والمالية العربية والعالمية. ويدعون كافة الجهات العربية المعنية إلى المشاركة في هذا المؤتمر لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

### عقد الدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في المنامة عاصمة مملكة البحرين

٤٩ - عملاً بما جاء في آلية الانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، واستناداً لما جاء في قرار قمة عمان رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١، والداعي إلى تولي مملكة البحرين رئاسة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة عشرة، قرر القادة عقد الدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، في المنامة عاصمة مملكة البحرين، خلال شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٣.

### الإعراب عن الامتنان للشعب اللبناني وللفخامة الرئيس العماد إميل لحود على الضيافة وحسن الإعداد والتنظيم لإنجاح أعمال القمة

٥٠ - يتوجه القادة بخالص التحية ووافر الامتنان إلى لبنان رئاسة وحكومة وبرلمانا وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، ويعربون عن تقديرهم البالغ لفخامة الرئيس العماد إميل لحود للجهود الكبيرة الذي بذلها في حسن الإعداد والتنظيم لإنجاح أعمال مؤتمر القمة، وأشاد القادة بالحكمة والمثابرة والكفاءة التي أدار بها فخامته جلسات العمل والتي

- توجيه تحية الاعتزاز والإكبار إلى صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في وجه الاحتلال الإسرائيلي وألته العسكرية التدميرية، وقمعه المنهجي والمجازر التي يرتكبها باستهداف الأطفال والنساء والشيوخ دون تمييز أو رادع إنساني.
  - الوقوف بإجلال وإكبار أمام شهداء الانتفاضة البواسل، وتأكيد الدعم الثابت للشعب الفلسطيني بمختلف الأشكال تأييدا لنضاله البطولي المشروع في وجه الاحتلال، حتى تتحقق مطالبه العادلة المتمثلة بحق العودة وتقرير المصير وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس.
  - التضامن مع لبنان لاستكمال تحرير أراضيه وتقديم الدعم له لإنمائه وإعادة إعمار.
  - الاعتزاز بالمقاومة اللبنانية وبالصمود اللبناني الرائع الذي أدى إلى اندحار القوات الإسرائيلية من معظم جنوب لبنان وبقاعه الغربي، والمطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية خلافا للقوانين والمواثيق الدولية، وإدانة العدوان الإسرائيلي المتكرر على سيادة لبنان المتمثل بخرق الطائرات والبوارج الإسرائيلية للأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية، مما ينذر بعواقب وخيمة لما يشكله من تحرش واستفزاز وعدوان قد يؤدي إلى تفجير الوضع على الحدود الجنوبية اللبنانية تتحمل إسرائيل مسؤوليته الكاملة.
  - توجيه التحية إلى صمود المواطنين العربي السوريين في الجولان السوري المحتل، مشيدين بتمسكهم بهويتهم الوطنية ومقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي ومؤكدين التضامن مع سورية ولبنان في وجه التهديدات العدوانية الإسرائيلية التي تقوض الأمن والاستقرار في المنطقة واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الدول العربية جمعاء.
  - يؤكد القادة، في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل، حتى تستجيب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.
  - التأكيد على أن السلام في الشرق الأوسط لن يكتب له النجاح إن لم يكن عادلا وشاملا تنفيذا لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ولبدء الأرض مقابل السلام، والتأكيد على تلازم المسارين السوري واللبناني وارتباطهما عضويا مع المسار الفلسطيني تحقيقا للأهداف العربية في شمولية الحل.
  - وفي إطار تبني المجلس للمبادرة السعودية كمبادرة سلام عربية يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تنجح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا.
- كما يطالبها القيام بما يلي:
- أ - الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.
  - ب - التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

- ج - قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.
- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:
  - أ - اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.
  - ب - إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.
  - ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.
  - يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعا إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقنا للدماء، مما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.
  - يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.
  - يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.
- الترحيب بتأكيدات جمهورية العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها بما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام ١٩٩٠ ويدعون إلى تبني سياسات تؤدي إلى ضمان ذلك في إطار من النوايا الحسنة وعلاقات حسن الجوار. وفي هذا الإطار يدعو القادة إلى أهمية وقف الحملات الإعلامية والتصريحات السلبية تمهيدا لخلق أجواء إيجابية تطمئن البلدين بالتمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- المطالبة باحترام استقلال وسيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.
- مطالبة العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى والمركنين الكويتيين وإعادة الممتلكات وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وتعاون الكويت فيما يقدمه العراق عن مفقوده من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- الترحيب باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة الذي بدأ في جو إيجابي وبناء استكمالا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- المطالبة برفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه الشقيق بما يؤمن الاستقرار والأمن في المنطقة.
- رفض التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق وتأكيد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمنه وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديدا للأمن القومي لجميع الدول العربية.
- التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية الكفيلة باستعادة سيادتها عليها

درجات الحنكة السياسية والحكمة الناضجة والمسؤولية الواعية.

## بيان بشأن طلب حماية المدنيين الأبرياء من أخطار المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة العدوانية الإسرائيلية

في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن السلام كخيار استراتيجي، تمضي إسرائيل في عدوانها واحتلالها وتصفياتها الموجهة إلى الشعب الفلسطيني أرضاً ومؤسسات وجماعات وأفراد، وهو موقف لا مناص من أن تواجهه مقاومة وطنية تقف على أرض صلبة من المشروعية.

وفي هذا الإطار، ورغم الغضب الشديد والإحباط المتصاعد بسبب استمرار العدوان العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة تطالب القمة العربية بحماية المدنيين الأبرياء من أخطار المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة العدوانية الإسرائيلية.

## خطاب فخامة الرئيس العماد إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية

أشقائي، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يسعدني ويشرفني، أن أرحب بكم بأجمل ترحيب، في بلدكم لبنان، تجلّون فيه أهلاً وأخوة. ويطيب لي أن أنقل إليكم، مشاعر الغبطة والسعادة، التي تغمر الشعب اللبناني كله، لوجودكم اليوم بيننا. هذا الشعب، الذي يكن لبلدانكم العزيزة، كل الخير، والذي تربطه بشعوبكم الشقيقة، كل المحبة، وأواصر القرى، وعمق التاريخ. فباسمه واسمي، أدعو الله تعالى، أن يوفقنا في هذه القمة، لما فيه خير أمتنا، وصلاح أمورنا، واسترداد حقوقنا.

وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي والقبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

- إدانة الإرهاب الدولي، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ واستغلال الحكومة الإسرائيلية لهذا الهجوم من أجل استمرارها في ممارسة إرهاب الدولة وشن حرب عدوانية تدميرية شاملة على الشعب الفلسطيني.

- التشديد على التمييز ما بين الإرهاب الدولي وبين الحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي وعلى ضرورة التوصل إلى اتفاق دولي في إطار الأمم المتحدة يضع تعريفاً دقيقاً للإرهاب الدولي ويحدد أسبابه وسبل معالجته.

- التأكيد على أهمية التفاعل ما بين الثقافات والحضارات، انطلاقاً مما تدعو إليه الأديان السماوية والقيم الإنسانية من نبذ جميع أشكال التفرقة العنصرية، والحض على التسامح والتعايش على أساس الاحترام المتبادل وصيانة الحقوق المشروعة، وتمتين الجهود العربية والإسلامية وغيرها الرامية إلى توضيح الحقائق عن الثقافة والحضارة العربية والإسلامية، وتنفيذ المزارع الباطلة حولها.

- الإسراع بإنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضوء تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية العالمية وقرب انتهاء الفترة المحددة لتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

- الإعراب عن التقدير البالغ للجمهورية اللبنانية وفخامة الرئيس إميل لحود رئيس الجمهورية، على الرعاية والعناية والإعداد المميز لانعقاد هذه القمة والشكر العميق لفخامة الرئيس إميل لحود على قيادته الناجحة لإدارة أعمال القمة العربية بأعلى

أيها الأخوة الأعزاء،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

لقد مضى ما يزيد عن ثلاثين عاما، على قرارات الشرعية الدولية، الداعية لإسرائيل، للانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، كما مضى ما يزيد عن نصف قرن، على قرارات أخرى، تلزم إسرائيل بإعادة الشعب الفلسطيني إلى أرضه. ومنذ ذلك الحين، إلى مؤتمر مدريد، مروراً بمناورات أوسلو، وصولاً إلى ما يسمى توصيات ميتشل وتقرير تينيت، سارت الأمور من سيء إلى أسوأ، فأصبحت سياسة إسرائيل أكثر إجراما وتوسعا، وأصبح الشعب الفلسطيني أكثر تشردا وألما. لكن، من رحم هذا الظلم والألم، خرجت المقاومة والانتفاضة، وأصبحنا أمام فجر جديد، يبشر بعودة الحق، وقرب الخلاص.

أيها الأخوة الأعزاء،

اليوم، وبعد ما بزغ فجر المقاومة والانتفاضة، جاؤوا يتحدثون عن وقف العنف في الأراضي المحتلة، متجاهلين أي مضمون سياسي يرتبط بمفاوضات لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. وماذا يعني وقف العنف فقط، بين المحتل والمقاوم للاحتلال، غير بقاء الاحتلال مستقرا وآمنا إلى ما لا نهاية؟

اليوم، ودعم إسرائيل في حربها ضد المقاومة والانتفاضة، تحمل بعض الدول ضدنا، عناوين الإرهاب، وكنا نحن العرب أول من استنكره وأدانته، ويتناسون أن الاحتلال هو الإرهاب الأكبر، ويتناسون أنهم في أمريكا كما في أوروبا وغيرها حرروا أرضهم في الماضي بالمقاومة، كما يتناسون أيضا بأن جماعات الإرهاب التي يتهمونها بها، إنما نشأ معظمها على أيديهم. أما نحن، فيطلبون منا أن ندفع الثمن مرتين: مرة عندما كانوا أصدقاءها، ومرة أخرى بعدما أصبحوا أعدائها، ومن هذا المنطلق بالذات، فإن التضامن العربي، يحتم علينا، اعتبار أي استغلال لهذا الوضع ضد أي دولة عربية، هو اعتداء علينا جميعا.

أبدأ كلمتي، بتوجيه أعمق الشكر، باسمكم جميعا، إلى أخي صاحب الجلالة، الملك عبد الله الثاني، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، للجهود التي بذلها، خلال رئاسته للدورة السابقة لهذه القمة. كما أشكره على حسن الضيافة والرعاية، التي أكرمنا بها، خلال انعقاد قمة عمان، وندعو لجلالته، وللشعب الأردني الشقيق، بدوام التوفيق والتقدم والاستقرار.

كما يسعدني أن أشكر أخي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لجهة تجميع دورها لعقد هذه القمة في لبنان تقديرا منها للمحمة التحرير التي خاضها الشعب اللبناني ضد الاحتلال الإسرائيلي.

أيها الأخوة الأعزاء،

في هذه اللحظة بالذات، تتجه أنظار العالم إلينا وبالأخص العالم العربي والإسلامي. وهم ينتظرون منا الكثير، في ظل هذه الظروف المصيرية، التي تعقدت خلالها المعطيات الدولية وإقليمية، بحيث بات من الضروري، وضعها على بساط البحث لاستخراج رؤية واضحة، واعتماد مواقف مسؤولة، تخدم أهدافنا، وتلي طموحات أمتنا.

تتعقد قمة بيروت اليوم، بعد مرور سنة على اجتماعنا في عمان، وقبلها في القاهرة، فيما مسلسل الإجرام الإسرائيلي، يحدد يوميا، مئات القتلى والجرحى، من أبناء الشعب الفلسطيني الباسل. كما يشرد آلاف العائلات، ويهدم مئات المنازل والمؤسسات والمنشآت، ويقتحم القرى والمخيمات، بينما العالم كله تقريبا، في صمت مشين، واستنكار خجول.

أيها الأخوة الأعزاء،

أيها الأخوة الأعزاء،

إن المقايضة، إذا ما حصلت، يجب أن تكون ما بين تضحيات المقاومة والانتفاضة وبين السلام العادل والشامل، وهذا وحده السبيل إلى استقرار حقيقي في المنطقة. إن قمة بيروت هي محطة تاريخية، ليوّجه العرب إلى العالم رسالة واضحة عنوائها السلام، كل السلام مقابل كل الحقوق، أرضاً وعودة، وإلا وجدنا أنفسنا مجدداً، أمام المزيد من المآسي والفرص الضائعة.

إخوتي أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أكرر مجدداً ترحيبي بكم جميعاً، في بلدكم لبنان، وأنقل إلى بلدانكم الحبيبة وشعوبكم الشقيقة، تحيات ومحبة الشعب اللبناني كله، داعياً أن يوفقنا الله في هذه القمة لما فيه الخير والصواب.

والسلام عليكم ...

يقولون إن الأمور في المنطقة قد وصلت إلى طريق مسدود، أما نحن فنقول، إن الطريق كان مسدوداً منذ البداية، من قبل إسرائيل، وهذا ما أوصل الأمور إلى ما هي عليه اليوم. نعم أيها الأخوة، كان لا بد لهذا الانفجار أن يحصل، كما لا بد له أن يتطور مستقبلاً، طالما أن إسرائيل سدت منذ البداية، ولا تزال تسد، كل الطرق، أمام تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ١٩٤ و ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥، والكل يعرف أنها لم تنسحب من معظم الجنوب اللبناني إلا تحت وطأة المقاومة، وهي لن تستجيب لحق الشعب الفلسطيني إلا تحت وطأة الانتفاضة، لا سيما حقه بالعودة التي كرسها القرار الدولي رقم ١٩٤ والذي استند إليه اتفاق الطائف والدستور اللبناني لجهة رفض أي شكل من أشكال التوطين في لبنان.

أيها الأخوة الأعزاء،

إن الخطر الكبير الذي يدهمنا، ليس السياسة الإجرامية الإسرائيلية، لأن التاريخ علمنا، أن هكذا سياسة ستكون حتماً خاسرة، في نهاية المطاف. إن الخطر الكبير يكمن في أن نقبل بالضغوط الدولية، التي تريد منا أن نبادل وقف المقاومة والانتفاضة بوقف العنف، لا بزوال الاحتلال وعودة الحقوق. ونحن، إذا قبلنا بمثل هذه المقايضة، نكون قد تنكرنا لتضحيات آلاف الشهداء الذين سقطوا، ونكون قد خسروا القضية.

أيها الأخوة، إن المقايضة الوحيدة المسموح بها قومياً وتاريخياً، يجب أن تكون بمقابل تنفيذ إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة، إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وحق العودة للشعب الفلسطيني إلى أرضه.

## قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

|                                                         |                                                                                                        |
|---------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| دولة المهندس على أبو راغب                               | رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية                                                                   |
| صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم                 | نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة<br>رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي                                  |
| صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة                  | ملك مملكة البحرين                                                                                      |
| فخامة الرئيس زين العابدين بن علي                        | رئيس الجمهورية التونسية                                                                                |
| فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة                        | رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية                                                           |
| فخامة الرئيس اسماعيل عمر جيله                           | رئيس جمهورية جيبوتي                                                                                    |
| صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود | ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء<br>ورئيس الحرس الوطني/المملكة العربية السعودية                        |
| الأستاذ على عثمان محمد طه                               | النائب الأول لرئيس الجمهورية/جمهورية السودان                                                           |
| فخامة الرئيس بشار الأسد                                 | رئيس الجمهورية العربية السورية                                                                         |
| فخامة الرئيس عبد القاسم صلاح حسن                        | رئيس جمهورية الصومال                                                                                   |
| الأستاذ عزة إبراهيم                                     | نائب رئيس مجلس قيادة الثورة/جمهورية العراق                                                             |
| صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد                   | نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء/سلطنة عمان                                                        |
| معالي السيد فاروق قدومي                                 | وزير الخارجية رئيس الدائرة السياسية/دولة فلسطين                                                        |
| صاحب السمو الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني              | رئيس مجلس الوزراء/دولة قطر                                                                             |
| معالي العقيد خالد شريف                                  | وزير الخارجية والتعاون وممثل عن رئيس الحكومة رئيس الجمهورية بالإنابة/جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية |
| معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح                   | النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية/دولة الكويت                                             |
| فخامة الرئيس العماد إميل لحود                           | رئيس الجمهورية اللبنانية                                                                               |
| معالي الدكتور على عبد السلام التريكي                    | أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية/الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى        |
| معالي الدكتور عاطف عبيد                                 | رئيس مجلس الوزراء/جمهورية مصر العربية                                                                  |
| صاحب الجلالة الملك محمد السادس                          | ملك المملكة المغربية                                                                                   |
| معالي الشيخ العافية ولد محمد خونا                       | الوزير الأول (رئيس الوزراء في الجمهورية الإسلامية الموريتانية)                                         |
| فخامة الرئيس الفريق علي عبد الله صالح                   | رئيس الجمهورية اليمنية                                                                                 |